



جامعة شط العرب
كلية الادارة و الاقتصاد
قسم ادارة الاعمال

الاقتصاديات المرحلة الثالثة

تطلب من مكتبة جامعة شط العرب

Scanned with

CS CamScanner™

أساسيات الإقتصاد الإداري

المشكلة الاقتصادية: Economic Problem

- المفهوم والأركان:

ظهرت المشكلة الاقتصادية بتطور حاجات الشعوب وتناميها حيث أصبحت الحاجات متعددة وغير محدودة مقارنة بالموارد الاقتصادية النادرة نسبياً مما شكل عجزاً في قدرة الموارد الاقتصادية المحدودة لإشباع الحاجات غير المحدودة.

وتتمثل أركان المشكلة الاقتصادية فيما يلي:

1- محدودية الموارد الاقتصادية Scarcity of resources

هذه المحدودية تعتبر أهم خصائص المشكلة الاقتصادية ولولا وجودها لما وجدت المشكلة الاقتصادية حيث أن الموارد الاقتصادية نادرة نسبياً ولا تكفي لتلبية كافة الإحتياجات والإستخدامات الكفيلة بإشباع جميع الحاجات سواء كان ذلك من حيث الكم أو من حيث النوع.

2- تعدد الحاجات والرغبات وعدم محدوديتها Multiple needs

تمتاز الحاجات أنها في تطور وتزايد مستمر وغير محدودة كلما أشبعت حاجة ظهرت حاجات أخرى وذلك نتيجة للتطور التكنولوجي، وزيادة عدد السكان وتزايد متطلبات الحياة وتغير أذواق الشعوب وظهور الدعاية والإعلان وغيرها من العوامل مما يجعل إشباع جميع الحاجات أمراً مستحيلاً في ظل ندرة الموارد الاقتصادية.

3- الإختيار Selection

تتعدد إستخدامات الموارد الاقتصادية مما يقودنا إلى ترتيب الحاجات حسب أولوياتها في الإشباع وبالتالي إختيار الحاجات الملحة أولاً لإشباعها.

4- التضحية Sacrifice

وتكون التضحية بالحاجات التي لم يقع عليها الإختيار في الإشباع لأنها تقع في مستوى أدنى على سلم الأولويات، وقد تكون هذه التضحية نهائية أو تأجيل الإشباع لوقت آخر، ويعتمد في عملية المفاضلة بين البدائل المختلفة وإختيار البديل الأمثل (Optimum) على مبدأ تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity cost) وتعرف تكلفة الفرصة البديلة بأنها (أقصى قيمة عائد للمنتج أو المستهلك من السلعة البديلة المضحي بها نتيجة لإستخدام نفس الموارد الإنتاجية في إنتاج سلعة أو منتج آخر).⁽¹⁾

منحنى إمكانية الإنتاج (ppc) Production Possibility Curve

هو منحنى يبين أقصى تشكيلات ممكنة من السلعتين (x.y) بإستخدام كافة الموارد الإقتصادية المتاحة بأفضل طريقة ممكنة. وللوصول إلى التشكيلات المثلى يجب طرح ثلاثة أسئلة أساسية:

1. ماذا ننتج what to produce
 2. كيف ننتج how to produce
 3. لمن ننتج for whom to produce
- وذلك بتحديد الموارد المتاحة ومعرفة أفضل الطرق لإستخدامها دون هدر لها وبتوجيهها إلى المجالات المرغوبة فيها.
- وذلك لتحديد الكميات المناسبة من الإنتاج والمواصفات المطلوبة للسلع والخدمات المنتجة.

(1) طاهر فاضل البياتي، وخالد الشمري، مدخل إلى علم الإقتصاد، عمان، دار وائل للنشر، ط1، 2009، ص (69).

منحنى إمكانية الإنتاج يمثل الكميات من (x,y) والتي تمثل إجابات هذه الأسئلة ولرسم منحنى إمكانية الإنتاج نفترض مايلي:

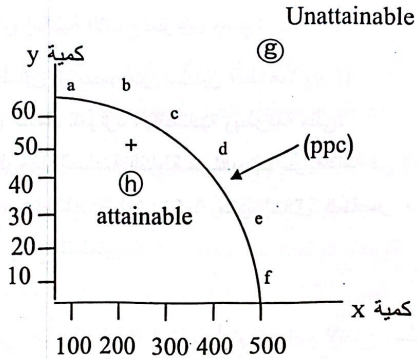
- 1- إنتاج سلعتين أو مجموعتين سلعتين فقط هما (x,y) .
- 2- التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وبطريقة مثلى.
- 3- سيادة ظروف المنافسة الكاملة حيث يوجد حرية تامة في إنتقال عناصر الإنتاج بين إنتاج السلعتين كما يمكن إحلال العناصر مكان بعضها البعض لإنتاج السلعتين.

مثال:

الجدول التالي يمثل الخيارات المتاحة أمام المجتمع لإنتاج السلعتين (x,y) باستخدام كامل عناصر الإنتاج المتاحة للمجتمع.
إن تمثيل هذا الجدول بيانياً يمثل منحنى إمكانية الإنتاج.

جدول (1)

خيارات الإنتاج	كمية x بالمليون وحدة	كمية y بالمليون وحدة
A	0	60
B	200	50
C	300	42
D	400	30
E	450	20
f	500	0



شكل (1)

وتمثل أي نقطة على منحنى إمكانية الإنتاج نقطة إنتاج أمثل (OPTIMAL) باستخدام كامل عناصر الإنتاج.

أما أي نقطة تقع داخل منحنى إمكانية الإنتاج مثل النقطة (h) هي نقطة ممكنة الإنتاج (attainable) ولكن بوجود فائض في الموارد الاقتصادية أو عدم استغلالها بشكل أمثل.

أي نقطة تقع خارج منحنى إمكانية الإنتاج مثل النقطة (g) فهي نقطة غير ممكنة الإنتاج (Unattainable) لأن الموارد الاقتصادية غير كافية لإنتاج هذه الكمية.

الإقتصاد الإداري وعلاقته بالعلوم الأخرى:

تعريف الإقتصاد الإداري (Managerial Economics)

هو ذلك الفرع من العلوم الذي يهتم بدراسة المبادئ والأسس وأدوات التحليل من حقول الإقتصاد والإدارة والمحاسبة والإحصاء وتوظيفها في عمليات إتخاذ القرار لتحقيق أفضل فاعلية ممكنة.

- علاقة الإقتصاد الإداري بالإقتصاد الجزئي:

يهتم الإقتصاد الجزئي (Micro economics) بدراسة وتحليل سلوك الوحدة الواحدة من وحدات الإقتصاد وقد تكون هذه الوحدة (المستهلك، المنتج، عنصر الإنتاج، السوق) حيث يدرس كيفية توجيه الموارد الإقتصادية نحو تحقيق هدف هذه الوحدة.

وقد يكون التحليل موضوعياً (ماهو فعلياً) أو تحليلاً معيارياً (ما يجب أن يكون).

ويهدف المستهلك إلى تعظيم منفعته في حين يهدف المنتج إلى تعظيم أرباحه أو تقليل تكاليفه وتحقيق مستوى التوازن (Equilibrium Point).

كما يهتم الإقتصاد الجزئي بدراسة هيكل السوق مما يؤثر على عمليات تحديد الأسعار وكميات الإنتاج والتسويق والخسائر والأرباح وأساليب المنافسة الإستراتيجية وهي موضوعات تعتبر من صلب علم الإقتصاد الإداري ولذلك يعتبر الإقتصاد الإداري حلقة الوصل بين الإقتصاد الجزئي والتحليل الإداري الإستراتيجي.

- علاقة الإقتصاد الإداري بالإقتصاد الكلي:

يلعب الإقتصاد الكلي (Macro economics) دوراً مهماً في القرار الإداري الإستراتيجي لأنه يهتم بدراسة الأطر الشمولية للإقتصاد مثل الدخل القومي والإستثمار والإستهلاك العام والبطالة والتضخم والسياسات المالية والنقدية

والتجارية والقوانين والتشريعات، وهي ذات علاقة بعمليات التنبؤ (Forecasting) والتوقع والتخطيط والتسعير والتسويق وغيرها من العمليات الإستراتيجية المتعلقة بالعملية الإنتاجية أو الأهداف التوسعية.

- علاقة الإقتصاد الإداري بالنظرية الإدارية:

تعنى النظرية الإدارية بدراسة طرق تحقيق أهداف المنشأة في ظل الظروف المختلفة خاصة ظروف عدم التأكد، ومع تطورات النظرية الإدارية اختلفت أهداف المشاريع فقديمًا كان هدف المنشأة هو تقصية الربح (Profit Maximization) أما الآن فقد أصبح هدفها الوصول إلى هدف مرضي (Satisfying) يتفق مع النظرة الشمولية للمنشأة، كما تعنى النظرية الإدارية بدراسة الدوافع ونمط السلطة والأخذ بمبدأ مراكز القوة والضعف في الوحدة الإدارية وأثرها على عملية اتخاذ القرار، وهي جميعاً تعتبر روافد تصب في موضوع الإقتصاد الإداري.

- علاقة الإقتصاد الإداري بعلم الإحصاء:

يستخدم الإقتصاد الإداري الكثير من أسس علم الإحصاء (Statistics) في مجالات التحليل الكمي القياسي، كما يستخدم نظرية الإحتمالات ذات العلاقة المباشرة في عملية إتخاذ القرارات خاصة في ظل ظروف عدم التأكد.

كما يلجأ إلى الطريقة الإحصائية في عملية إجراء الدراسات الإدارية اللازمة لإتخاذ القرارات من حيث جمع البيانات وتبويبها وعرضها وإستخلاص النتائج التي تساعد على إتخاذ القرار الأمثل.

أهمية الإقتصاد الإداري:

تزداد الحاجة إلى الإقتصاد الإداري وتزداد أهميته مع زيادة التوسع والتطور المستمر لعمل المشروعات وزيادة نشاطاتها وزيادة إنتاجها وتنوعه وحاجتها إلى تقليل تكاليفها لتعظيم أرباحها.

ويمكن القول أن أهمية دراسة الإقتصاد الإداري تتبع الأسباب التالية:

- 1- التوسع في حجم المشروعات وزيادة درجة المنافسة فيما بينها وإرتباط ذلك بسياسات التسعير وتنويع الإنتاج وتمايزه، كذلك يلعب تركيز المشروعات دوراً هاماً مما يتطلب دراسة هذا التركيز للمشروعات.
- 2- زيادة درجة تدخل الحكومات في الإقتصاديات الحديثة وإتساع نشاطاتها مما أثر على طريقة عمل المشروعات لا سيما أن الدولة أصبحت تقم مشاريع إقتصادية تنافس المشاريع الخاصة.
- 3- التطورات التكنولوجية وما يرتبط بها من سرعة وتغير في عملية اتخاذ القرارات بما ينسجم مع هذه التطورات.
- 4- التقلبات الإقتصادية من ركود وتضخم وما ينتج عن هذه التقلبات من مشكلات مرتبطة بالإنتاج والتسويق وعمل المشروعات.
- 5- ترابط الوظائف الإدارية المختلفة وحاجتها إلى الإقتصاد الإداري لزيادة التفاعل بينها للوصول إلى نتائج أفضل وإنسجام أعلى.

الوظائف الإدارية والإقتصاد الإداري:

1- التخطيط (Planning):

يعد التخطيط من الوظائف الإدارية الأساسية والتي تسبق الوظائف الأخرى، ويهتم التخطيط بوضع الهدف والتنبؤ بالظروف والمتغيرات البيئية المختلفة سواء كانت إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية أو تكنولوجية وتأثير هذه الظروف على القدرة في عملية إنجاز الأهداف ويساعد الإقتصاد الإداري في هذه المرحلة في تقدير الظروف ونتائجها وبالتالي المساعدة في إتخاذ القرارات المثلى التي تساعد في تحقيق الأهداف.

2- التنظيم (Organization):

يتم التنظيم بتحقيق الانسجام بين عناصر الإنتاج المختلفة (العمل، الأرض، رأس المال، المنظم) بما يقلل تحقيق الخطط الموضوعة بأفضل كفاءة وفاعلية.

ويساعد الاقتصاد الإداري في هذه الوظيفة من حيث تحديد أفضل الطرق للمزج بين هذه العناصر والمساعدة في تحديد الاختصاصات والمسؤوليات بين الوحدات التنظيمية والأفراد العاملين.

3- التوجيه (Directing):

تتم وظيفة التوجيه بالمعنى الإنساني في المنشأة من حيث تحقيق التعاون بين العاملين وتوجيه سلوكهم بشكل إيجابي لتحقيق أهداف المنشأة. ويساعد الاقتصاد الإداري على تحقيق هذه الوظيفة من خلال تحديد أهداف قابلة للتطبيق وتحقيق طموحات الأفراد والإدارة.

4- الرقابة (Control):

تتمثل عملية الرقابة في مقارنة العمل بمعدل معين ومعرفة مدى تطابق التنفيذ مع المعيار الموضوع ومحاولة إصلاح الاختلافات بين الفعلي والمعيار.

ويساعد الاقتصاد الإداري في اختيار المعايير الملائمة والممكنة للتنفيذ بما يتلائم مع خطط وأهداف المشروعات.

الإجراءات المختلفة والاقتصاد الإداري:

1- الإدارة الإنتاجية (الإدارة الإنتاج):

تعتبر إدارة الإنتاج من أهم الإدارات في المشروع ولكن مهمتها بالتقيام بالعمليات الخاصة بإنتاج السلع والخدمات وكيفية استخدام مستلزمات الإنتاج بطريقة ملى وتحديد حجم الإنتاج من حيث الكم والنوع.

2- الإدارة التمويلية (الإدارة المالية):

تتضمن مهمة هذه الإدارة العمل على توفير الموارد المالية اللازمة للقيام بنشاطات المشروعات المختلفة حيث تقوم بتحديد مصادر التمويل وأنواعه وكلفة الحصول عليه وكيفية استخدام الموارد المالية وتقدير العائد المتوقع منها.

3- الإدارة التسويقية (إدارة التسويق):

ويقع على عاتق هذه الإدارة دراسة ظروف السوق وتحليل الطلب والمبيعات وتوزيع السلع والخدمات وتحديد منافذ التوسع وتحديد رجال البيع وكلاء البيع والتوزيع ودراسة الطلب والعرض وتقديرهما وتقدير الأسعار وتبني البرامج الإعلانية المناسبة وغيرها من الأمور التي ترتبط بتسويق المنتج.

4- إدارة الموارد البشرية (إدارة الأفراد):

هذه الإدارة تهتم بالموارد البشرية والعمل على تنميتها وتطويرها ووضع البرامج التدريبية التي تزيد من قدراتها كما تهتم بضمان حسن استخدام هذه الموارد بما في ذلك تخطيط القوى العاملة والأجور والحوافز والمكافآت بحيث يتحقق أكبر عائد ممكن بأقل كلفة وضمان إستقرار الأيدي العاملة وتخفيض معدل دورانها.

البصائر الثاني

عملية إتخاذ القرارات الإدارية

تعتبر عملية إتخاذ القرارات من مهام الإدارة في المشروع وتعتبر القرارات الأساس الذي يتم بموجبه القيام بوظائف المشروع ومعالجة مشكلاته.

وتتم عملية إتخاذ القرار بالمراحل التالية:

- 1- تحديد المشكلة التي يجب إتخاذ القرار بشأنها.
- 2- التعرف على المشكلة وتحديد الافتراضات المتعلقة بها وأسبابها وطبيعتها وآثارها.
- 3- تحديد البدائل المحتملة لمتخذ القرار الإداري وتحليل ودراسة هذه البدائل ومعرفة تكاليف ونتائج كل منها ضمن ما هو متوقع.
- 4- إختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتعددة المتاحة وهو البديل الذي يتوقع متخذ القرار أنه أفضل البدائل من حيث النتائج وأقلها تكلفة.

العوامل المؤثرة على عملية إتخاذ القرار الإداري:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على إتخاذ القرار ويجب على متخذ القرار النظر إليها بعين الإعتبار قبل إتخاذ القرار وأهمها:

1- الندرة النسبية للموارد:

تمتاز الموارد بالندرة النسبية والمحدودية مقارنة بالحاجات والإستخدامات غير المحدودة لها مما يزيد من تكلفة إستخدامها حيث كلما زادت ندرة المورد الإقتصادي كلما زادت تكلفته.

2- حالة النشاط الإقتصادي:

يختلف القرار الإداري باختلاف الوضع الإقتصادي من حيث حالة الركود أو التوسع الإقتصادي كذلك ما يرتبط بها من تقلبات موسمية أو عرضية أو اتجاهية إضافة إلى التقلبات الدورية.

3- طبيعة السوق:

يختلف القرار الإداري باختلاف السوق سواء كان سوق منافسة كاملة أو إحتكار تام أو منافسة إحتكارية أو إحتكار قلة حيث لكل من هذه الأسواق سماته الخاصة وظروفه مما ينعكس على عملية إتخاذ القرار.

4- حالة عدم التأكد:

ترتبط حالة عدم التأكد بمخاطر كبيرة بسبب عدم توافر المعلومات لدى متخذ القرار خاصة فيما يتعلق بالقرارات المستقبلية ولذلك تؤثر هذه الحالة في كيفية إتخاذ القرار والنتائج المتوقعة له.

5- درجة التطور الإقتصادي:

في ظل النمو المتسارع لعناصر الإنتاج وإختلاف تأثير الدول بذلك فبعض الدول حققت درجات أكبر من النمو الإقتصادي بسبب توفر الإمكانيات بينما لا يتوفر ذلك لدول أخرى تواجه صعوبات في تحقيق مستوى نمو عالي في الإقتصاد ولذلك يختلف أسلوب إتخاذ القرار من دولة لأخرى حسب مستوى النمو الإقتصادي فيها.

6- طبيعة النظام الإقتصادي:

حيث تختلف درجة تدخل الدولة من نظام إقتصادي إلى نظام آخر مما يؤثر على قرارات المشروعات ويأخذ التدخل الحكومي عدة أشكال منها:

1. السياسة الضريبية: حيث تعتبر الضرائب إقتطاع من الدخل الفردي سواء كانت هذه الضرائب مباشرة أو غير مباشرة وبالتالي تؤثر على سلوك الأفراد ولهذا لا بد عند إتخاذ القرار أخذها بعين الإعتبار.

2- الإعانات: تعتبر الإعانات دعماً للمشروعات الاقتصادية وبالتالي تختلف القرارات وتتأثر بسياسة الدولة من حيث الإعانات التي تقدمها للمشروعات.

3- التسعير الجبري للسلع: حيث تلجأ بعض الدول لا سيما النامية منها إلى تسعير السلع للحفاظ على القوة الشرائية للدخل مما يؤثر على سياسات المشروعات وصحية إقتصاد القرارات.

المصاح وأهميتها في القرار الإقتصادي:

مفاهيم عامة: تعريف النموذج (Model):

هو عبارة عن هيكل تحليلي، على بصور الواقع بصورة مبسطة أو يمكن تعريفه بأنه منظومة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الغرض منها: تسهيل وصف طبيعية تلك العلاقات بصورة خالية من التفاصيل والتقييدات ومتقنة بالواقع⁽¹⁾.

تعريف الفرضية (Hypotheses):

هي (أحد من المعرفة لا يوجد دليل على صحتها فهي بحاجة إلى إثبات أو رفض)⁽²⁾ ويمكن الحصول على هذه المعرفة عن طريق ملاحظة الواقع وهي شريطة وجوبية.

تعريف النظرية (Theory):

هي: (أحد من المعرفة توجد بعض الأدلة التي تؤكد صحتها)⁽³⁾.

(1) مكي الطائي، الإقتصاد الإداري، عمان، دار زهران، ط1، 2007، ص (31).

(2) محمد محمود النمر، عبدالله محمد شامية، مبادئ الإقتصاد الجزئي، عمان، دار الأمل، ط2، 2005، ص (19).

(3) محمد محمود النمر، عبدالله شامية، مبادئ الإقتصاد الجزئي، مرجع سابق، ص (19).

أي أنها أقرت انضمت صحتها بشكل كبير وأصبح صالحاً للتعميم وشرح حصول حدث ما والتنبؤ به وهي تفضع لقبول المجتمع المتخصص، وهي أهم من النموذج والذي يخضع فقط لقبول الإدارة.

وتتكون النظرية عادة من مجموعة من التعاريف والقروض الشرطية والقروض الإحصائية واختيار القروض الإحصائية لمعرفة تلبية المشاهدات لتلك القروض حيث يتم قبول أو رفض القرضية.

القانون (Law):

هو نظرية تتحقق دائماً وضمن نفس الظروف النتيجة أوهو: (مجموعة من القواعد التي تتحكم في سلوك الظاهرة الاقتصادية خلال فترة زمنية ويتم التثبت من صحتها بإحدى طرق البحث العلمي).⁽¹⁾

أنواع النماذج Types of Model:

توجد عدة معايير تصنف النماذج تبعاً لها وأهم هذه المعايير:
- أولاً (من حيث الأسلوب):

تصنف النماذج من حيث الأسلوب إلى:

1- النماذج الوصفية (Descriptive Model): وهي النماذج التي تهتم

بوصف العلاقات بين المتغيرات المختلفة المعنية بتحقيق هدف معين.

مثلاً: وصف العلاقة بين الأرباح ومستوى الإيراد مثل القول كلما زاد الإيراد زاد الربح.

ووصف العلاقة بين التكلفة والربح مثل القول: كلما زادت تكلفة الإنتاج قلت الأرباح الصافية وغيرها.

(1) مدنى الطائي، الإقتصاد الإداري، مرجع سابق، ص (33).

2- النماذج التحليلية الكمية (Quantitative Model): وهي النماذج التي تهتم بالقيم العددي للعلاقات السلوكية بين المتغيرات المختلفة كالنماذج الرياضية والنماذج القياسية.

مثلاً: وصف العلاقة بين مكونات الإنتاج وكمية الإنتاج مثلاً

حيث X_1, X_2, X_3 هي المواد الداخلة في الإنتاج

Z هي كمية الإنتاج.

- ثانياً (من حيث الزمن):

تقسم النماذج من حيث الزمن إلى عدة أنواع تنقسم على فترات التحليل وأهمها:

1- النماذج الساكنة (Static Model): وهي النماذج التي تكون فيها العلاقات

بين المتغيرات متزامنة أي تقع في نفس الفترة أو يتم إجمال عامل الزمن في التحليل.

$$S^t = f(\gamma^t)$$

مثلاً: S^t تمثل الإيجار في سنة معينة

γ^t تمثل الدخل في نفس الفترة

P_x سعر السلعة X.

TR الإيراد الكلي

Q_x كمية السلعة X.

γ^t ناتج إجمال الزمن

$$TR = Q_x \cdot P_x$$

2- تحليل السكون المقرون (Comparative Static Model):

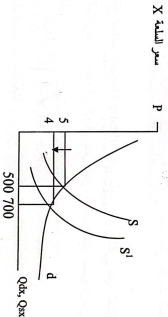
في هذه النماذج يتم إجمال الزمن في التحليل حيث يتم دراسة الأثر النهائي لتغير أحد المتغيرات على وضع التوازن الأصلي.

أي أن إدخال الزمن لا يكون صريحاً ولكنه يكون أكثر واقعية من التحليل الساكن.

مثل التغير الذي يحصل على توازن السوق إذا زاد عدد المنتجين مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة حيث زيادة عدد المنتجين تزيد العرض ويتقل مدخول العرض إلى اليمين مما ينتج عنه زيادة الكمية التوازنية الجديدة وانخفاض سعر السلعة مقارنة بوضع التوازن السابق.

كما هو موضح في الشكل (2).

شكل (2)



3- الكمية المطلوبة والمعروضة من السلعة X

(Dynamic Model):

وفي هذه النماذج يتم إدخال عامل الزمن في التحليل ويكون الزمن مهماً في التحليل ويقابل دراسة المتغيرات في فترات زمنية مختلفة أي غير مترسمة.

$$Q_t^d = P_t(Y_t + I_t)$$

مثلاً:

■

أي ندرس أثر دخل السنة التالية على الإستهلاك لسنة الدراسة فور كانت هي علم (1999) فإن الإستهلاك يتأثر بدخل علم (2000) وتسمى فجوة تقادم.

$$C^t = f(Y^{t-1})$$

أي تدريس الاستهلاك بالإنجند على دخل السنة السابقة فلو كانت t هي سنة (1999) فإن الاستهلاك يتأثر بدخل سنة (1998) وتسمى هذه فقرة تيلور.

- ثالثاً (من حيث مستوى التحليل الاقتصادي):

تقسم النماذج من حيث مستوى التحليل الاقتصادي إلى نوعين:

1- نماذج كلية (Macro - Model):

وهي النماذج التي تتعامل مع تفرات الإقتصاد الكلي

$$AD = C + I + G + NX$$

مثلاً

حيث AD Agregat Demand الطلب الكلي

C Consumption الإنجند

I Investment الإستثمار

G Expenditure of Government الإنفاق الحكومي

NX Net Exports صافي الصادرات

2- النماذج الجزئية (Micro - Model):

وهي النماذج التي تتعامل مع متغيرات الوحدة في الإقتصاد سواء كانت المستهلك أو المنشأة أو عنصر الإنتاج أو السوق.

$$Q_d = F(P_x)$$

مثلاً

Qd Quantity demanded الكمية المطلوبة

Px Price of x سعر السلعة x

- رابعاً (من حيث الموضوعية):

وتقسم النماذج من حيث موضوعية تحليلها إلى نوعين:

- 16 -

- 1- النماذج الموضوعية (Objective Model): وهي النماذج التي تصف الظاهرة والحقائق كما هي أي تصف العلاقات الفعلية ولا يكون للرأي الشخصي دوراً فيها، من الأمثلة عليها نماذج المحاكاة (Simulation).
- 2- النماذج المعيارية (Normative Model): وهي النماذج التي تصف ما يجب أن تكون عليه المتغيرات وفق معايير معينة وليس ما هو كائن فعلاً مثل النماذج التي تصور التوجهات والخطط المستقبلية.
- خلاصاً (من حيث درجة التجريد):
 - 1- العلاج المعردة:

وهي النماذج الرياضية يختلف أنواعها حيث أنها تجرد العلاقات من جميع التأثيرات الأخرى خارج النموذج.
 - 2- النماذج المجردة (Concrete Model): وهي النماذج التي تستخدم لأغراض التعبير عن الأبعاد المتعددة لأغراض المشاهدة مثل نماذج مجسمات الإنشاءات أو السورلات.
- سلباً (من حيث الموضوع Subject):

وهي تختلف باختلاف موضوع الإنتاج وتقسّم إلى:

 - 1- نماذج المنتج الصناعي (Industrial Product): والهدف منها التأثير على المنتج.
 - 2- نماذج المنتج الاستهلاكي (Consumer Product): ويهدف إلى التأثير على المستهلك وهو يحتوي متغيرات متعددة ومتشعبة هدفها دراسة سلوك المستهلك أثناء طلبه للسلع والخدمات التأثير عليه لصالح السلع المنتجة.

- سلباً (من حيث السوق الإقتصادي Market):
تتغير النتائج بتغير موقف السوق وظروفه فما يصلح لسوق المنافسة التامة قد لا يصلح لسوق الاحتكار التام سوق المنافسة الاحتكارية، وسوق احتكار القوة.

بناء النموذج الإقتصادي Construction of the Model

يرتبط بناء النموذج الإقتصادي بعدة مراحل تتمثل فيما يلي:

1. تحديد المشكلة (Formulation of Problem):

تتضمن هذه المرحلة الإحساس بالمشكلة وصياغتها بصورة واضحة ومحددة لا لبس فيها كذلك تحديد أبعادها الأساسية والثروية.

2. تحديد المتغيرات الأساسية (Specification):

حيث تحدد المتغيرات الأساسية ذات العلاقة المباشرة بالمشكلة المحددة، والتعبير عن هذه المتغيرات برموز محددة ثم تحدد العلاقات السلوكية لهذه المتغيرات وتصاغ بصورة رياضية وضمن المنطق النظري والإفتراضات المعتمدة.

3. مرحلة تقييم السلوك (التقدير) (Estimation):

حيث يتم إيجاد قيم المعاملات أو المعاملات (Coefficient) لمتغيرات المعادلة بواسطة إستخدام الطرق الإحصائية وتقييم هذه المعلومات من النواحي الإقتصادية والإحصائية والتقليدية.

صفات النموذج الجيد:

حتى يعتبر النموذج جيداً ومناسباً للمتغيرات التي يعكسها وحتى تكون النتائج التي تبني عليه مقبولة يجب أن تتوفر فيه الصفات التالية:

- 1- أن يكون متقناً من الناحية النظرية.
- 2- أن يكون ملائماً وصالحاً للإستخدام ضمن البيئة موضوع الدراسة.

3- البساطة Simplicity، والقدرة على البساطة ليسهل السيطرة والتعامل مع المحددات.

4- الوضوح في شرح العلاقات بين المتغيرات.

5- أن يكون مناسباً للبيئة التي تعمل بها المتغيرات فتختلف صفات النموذج في ظروف التأكد عنها في ظروف عدم التأكد وتختلف النماذج الكمية عن النماذج الوصفية وهكذا.

صنع وإنتاج القرار في ظل الظروف البيئية المختلفة:

- أولاً: البيئة وعملية صنع وإنتاج القرار:

- العلاقة بين المنظمة والمجتمع:

تعتبر خصائص البيئة الداخلية والخارجية من العوامل المهمة جداً في عمليات المنظمة والإنتاج، فالمؤسسات تعتمد في مقوماتها الأساسية من مخبرات مادية وبشرية وثقافية على البيئة الخارجية، كما أنها تأخذ فرصها من البيئة الداخلية والخارجية وذلك لا بد لها من التعامل مع المتغيرات الجوهرية للبيئة الداخلية والخارجية بقدرة وفاعلية وسرعة في التكيف حتى يتعكس ذلك على فاعلية وعملية قراراتها.

- مفاهيم الظروف البيئية:

تتمثل البيئة الخارجية للمنظمة بحجم المؤسسة ومدى سيادة القانون والمناخ السياسي والقانوني والسكاني والاقتصادي وغيرها من العوامل التي تتمكن على المشروع وقراراته، كما أن للمؤسسات تأثيرها الكبير على المجتمع ولهذا ركز المختصون على مرونة الشركات في استجابتها لمتغيرات البيئة في المدى القصير والطويل، وذلك فإن نجاح أي قرار إقتصادي يقترن بمدى صلاحيته وقابليته

للتفاعل مع البيئة لتحقيق أهداف المنشأة ويمكن تلخيص البيئة الخارجية وعلومها
بـ(BPEST)⁽¹⁾ :

B (Business) ويشمل وضع الصناعة و السوق و المنافسين و الموظفين و الموردين
P (Political) ويشمل جميع التشريعات القانونية و نظام الإعلانات و المساعدات
و الضرائب و غير السوق و التغيرات فيه.

E (Economic) ويشمل سعر الفائدة و المائد في السوق و المستوى العام للاقتصاد
و مستوى الإستخدام و معدل التضخم و سعر الصرف و العملة
الإجنبية و النفقات العامة، و أوضاع الاقتصاد العالمي، معدل
التبادل. التجاري بين الأفراد و الدول، ثقة حاملي الأسهم
بالاقتصاد، مستوى البطالة و معدلات الأجر و غيرها من
العوامل.

(Social) S ويشمل هذه العوامل مستوى المهارات المعروفة لدى الأيدي العاملة
و معدل النمو السكاني، ثقة المستهلك بالإنتاج، حجم المجتمع
الإستهلاكي، نمط الإنفاق في المجتمع و الميل الحدي للإستهلاك
و نظرة المجتمع للعمل و الراحة، المستوى العام للمعيشة، العادات
و التقاليد الإستهلاكية.

(Technological) T وتشمل التطورات المعرفية و التكنولوجية و الإلكترونية
و مصادر الطاقة الجديدة، و تكنولوجيا المواد الأولية الجديدة.

- أما البيئة الداخلية للمنشأة فتشمل:

- 1- الهيكل التنظيمي للمنشأة و الهياكل الإدارية فيه.
- 2- العوامل الثقافية في البيئة مثل (رسالة المنشأة، أخلاقيات المؤسسة، نمط الإدارة).

(1) G. A. Cole, Strategic Management, Theory & Practice 2nd ed. 2001.

- 3- العوامل المالية وتتضمن (الربحية، نمو الأصول المتوفرة في المشروع، التدفق النقدي، المعلومات الإدارية).
- 4- البحوث والتطوير (R & D) Research & Development وتتضمن (صفات المنتج، التورل، التكنولوجيا).
- 5- الإنتاج وبتضمن (نوع المنتج وكميته، نوعية المنتج وجودته، النمو في الإنتاج، المخزون ومقدار التغير فيه).
- 6- التسويق ويشمل (المساهمة السوقية الخاصة بالمشروع من مجمل السوق، نمو الساحة والسوق، الربحية، تكاليف الإنتاج، تنوع المنتجات، مجود الدعاية والإعلان وتكاليفه).
- 7- الموارد وتشمل (التجهيزات، شراء الموارد الخام، الأفراد وتدريبهم وكفاءتهم ومدى التخصص لديهم، التورل ومصادر).
- المؤسسات الماصرة أصبحت تمتلك وسائل وطرق وأقسام بحوث لرفع قدرتها في الحد من تأثير التغيرات المفاجئة في عوامل البيئة الداخلية والخارجية على إستراتيجيتها وخططها المستقبلية وسيرتها لتحقيق أهدافها ورسالتها ضمن إستراتيجيتها الموضعية والمحددة.
- كما قد تكون البيئة الخارجية محلية أو دولية وهناك ظروف مختلفة للبيئة يمكن تقسيمها إلى ما يلي:
 1. ظروف التأكد: أي إفتراض توفر المعلومات المتاحة والأكيدة عن كل المتغيرات كما أن النتائج تكون متوقمه.
 2. ظروف التأكد النسبي: يكون متخذ القرار في هذه البيئة على علم بنتائج كل بديل متاح بشكل مسبق ولكن بنسبة أقل من ظروف التأكد.

3. ظروف المخاطر: حيث يجابه منتج القرار أكثر من نتيجة لكل بديل من البدائل وتكون احتماليته كل بديل محسوبة بصورة موضعية ومعرفة لدى منتج القرار.

4. بيئة اللا تاكد: يكون منتج القرار ليس لديه معلومات بنتيجة كل بديل أو احتمال وقوعه، كما أن عملية إتخاذ القرار تعتمد على البديل الذي والأفراد والمسؤولين عن صياغة وإتخاذ القرار.

تلاحظ أن كل بيئة تختلف من حيث طريقة إتخاذ القرار تبعاً لمصوبة الحصول على المعلومات المتوفرة لمنتج القرار.

- ثانياً: عملية إتخاذ القرار الإستراتيجي:

خطوات إتخاذ القرار الإستراتيجي:

تمر عملية إتخاذ القرار الإستراتيجي بالخطوات التالية حتى تكون عقلانية وواقعية وهي:

1- تحديد البدائل المتاحة امام الإدارة بشأن المشكلة موضوع البحث (مرحلة تشخيص البدائل (Identification).

2- تحديد للنتائج المتوقعة لكل بديل من البدائل المتاحة (مرحلة تحديد النتائج) (Specification).

3- تحديد احتمالية وقوع كل نتيجة من النتائج المتوقعة لكل بديل وذلك بتقديره حسب المعلومات المتوفرة بحيث نصل إلى أفضل تقدير ممكن.

4- صياغة المعايير الرئيسية لعملية اختيار البدائل (مرحلة صياغة المعايير) بحيث تكون المعايير مناسبة للبيانات المتوفرة ومنسجمة مع الأهداف الموضوعية.

5- إختيار البدائل أو البديل الأمثل التي يرضى الإدارة ويتفق مع المعايير الموضوعية ويحقق هدف القرار.

- 22 -

فصائص بيئة القرار:

1- بيئة التأكد (Certainty):

تتمتع هذه البيئة أن لكل بديل من البدائل المتاحة نتيجة واحدة معلومة وأكيدة وتلك التي تتم عملية المقارنة والاختيار في هذه البيئة باختيار البديل الذي يحقق أعلى عائد ويعبر عن العائد المتوقع لكل بديل من البدائل من خلال مصفوفة العائد (Pay - off Matrix) لكل بديل من البدائل.

مثال:

إذا كانت مصفوفة العائد المتوقع تحت ظروف التأكد كما يلي للإمطر التوجهات المختلفة.

نلاحظ أن متخذ القرار سوف يختار الإستراتيجية رقم (B) لأنها تحقق أعلى عائد متوقع.

وحيث أن هذه المعلومات أكيدة فإن متخذ القرار يختار البديل صاحب أعلى عائد بدون أي مخاطرة.

جدول رقم (2)

الإستراتيجية	العائد المتوقع
A	55
B	(76)
C	64
D	52
E	33

المستثمرون الذين ينجحون إلى هذا النوع من بيئة القرار يسمون متجنبين للمخاطر (Risk Averters).

2- بيئة المخاطرة (Risky):

في هذه البيئة تكون نتائج عوائد البدائل غير معروفة وربما هناك ولكن من الممكن تحديد احتمالات لعدد من النتائج الممكنة طبقاً لمعايير موضوعية، وفي هذه البيئة تكون الخطوة الأولى في عملية إتخاذ القرار هي تحديد احتمالية حدوث كل ظرف بصورة موضوعية وذلك بإحدى طريقتين:

1- الطريقة الإستنتاجية (Apriority Method) أي الطريقة الإقرافية المعتمدة على التجارب السابقة حيث يكون:

$$\text{إحتمال حدوث الحدث} = A - \text{عدد مرات حدوث البديل}$$

عدد مرات إجراء التجربة

2- الطريقة الإستدلالية (Posteriority Method) أي دراسة الواقع الإستخلاص المبدئي العامة منها وتوقع احتمالية وقوع البديل.

وسواء إستخدما الطريقة الأولى أو الثانية لا بد بعد ذلك من حساب القيمة

المترقعه لكل بديل (Expected Value) من البدائل حسب المعادلة التالية:

$$E(x) = P_1 X_1 + P_2 X_2 + \dots + P_n X_n$$

القيمة المترقعه الإمتريجية x Expected Value E (x) =

إحتمال حدوث البديل P1 -

المردود المترقعه لكل بديل X1 -

ثم بعد ذلك يتم إختيار الإمتريجية التي تحقق أعلى عائد مترقعه.

مثال:

الجدول التالي يمثل المردود لكل إستراتيجية حسب كل ظرف من الظروف الإقتصادية المترقعه والمطلوب إتخاذ القرار الأمثل:

جدول رقم (3)

الاستراتيجية S Alternative Strategy	Alter native state of Nature			
	N1 الانتعاش Boom	N2 الاستقرار Stability	N3 الركود Recession	N4 الاجتئاب Depression
S1	10	12	6	5
S2	40	20	18	7
S3	20	15	30	-4
S4	19	30	30	-2
S5	30	20	15	5
احتمالية كل طرف PNi	%20	%70	%5	%5

الحل:

نحسب القيمة المتوقعة لكل استراتيجة حسب المعادلة

$$E(x) = P1 X1 + P2 X2 + P3 X3 + P4 X4$$

$$E(S1) = 0.20 (10) + 0.070 (12) + 0.05 (6) + 0.05 (5)$$

$$2 + 8.4 + 0.3 + 0.25 = 10.95$$

$$E(S2) = 0.20 (40) + 0.70 (20) + 0.05 (18) + 0.05 (7)$$

$$8 + 14 + 0.9 + 0.35 = 23.25$$

$$E(S3) = 0.20 (20) + 0.70 (15) + 0.05 (30) + 0.05 (-4)$$

$$4 + 10.5 + 1.5 + -0.2 = 15.8$$

$$E(S4) = 0.20 (19) + 0.70 (30) + 0.05(30) + 0.05 (-2)$$

$$3.8 + 21 + 1.5 + 0.1 = 26.2$$

$$E(S5) = 0.20 (30) + 0.70 (20) + 0.05 (15) + 0.05 (5)$$

$$6 + 14 + 0.75 + 0.25 = 21$$

-25-

من المثال السابق يتضح أن أعلى عائد محتمل يتحقق من الإستراتيجية (SI) وبالتالي، منخذ القرار سيختار تطبيق هذه الإستراتيجية.

أما إذا تسارت القيمة المتوقعة لأكثر من إستراتيجية يتم اللجوء إلى إختيار الإحتراف المعياري لكل إستراتيجية من القيمة المتوقعة لكل منها ويتم إختيار البديل صاحب أقل إحتراف معياري.

Standard Deviation

$$S = \sqrt{\frac{\sum (X_i - E(SI))^2}{n}}$$

الإحتراف المعياري S

القيم المتوقعة لكل بديل X_i

عدد البدائل n

القيمة المتوقعة لكل إستراتيجية E (SI)

هناك أنواع مختلفة من المخاطر منها المالية ومنها الإدارية ومنها الإحصائية وعادة تستخدم عدة معايير في عملية إختيار القرار في هذه البنية يتم اللجوء إليها للتقليل من حدة المخاطر منها على سبيل الذكر فقط.

- 1- مدى التخطيط
 - 2- تحليل الحساسية
 - 3- خصم المخاطرة
 - 4- القيمة المتوقعة
 - 5- المنفعة المتوقعة
 - 6- المعامل القين
- Certainty Equivalent

3- بيئة عدم التأكد (Uncertainty):

تعد بيئة عدم التأكد من أصعب الحالات وأكثرها أهمية لأنها الأكثر في التطبيق الواقعي لتطبيقات الأعمال.

- 26 -

وتمتاز هذه البيئة بعدم توفر المعلومات الاكيدة والتامة عن جميع المتغيرات وذلك لا يمكن تقدير النتائج المتوقعة بشكل دقيق ويعتمد تقدير احتمالات البدائل ونتائجها على خبرة متخذ القرار.

وهناك عدة معايير كمية واخرى نوعية للمساعدة في عملية اتخاذ القرار في هذه البيئة يتم استخدامها من قبل متخذي القرار وهي:

- أولاً: المعايير الكمية في بيئة عدم التأكد:

1- معيار والد (Walt Criterion):

يتخذ معيار والد شكلين أساسين

أفضل الأفضل Maxi - Max في حالة التفاؤل
وأفضل الأدنى Maxi - Min في حالة التشاؤم

حيث يفترض والد أن متخذ القرار يقوم بإحساب الأفضل في كل إستراتيجية ويختار أفضلها إذا كان مقابلًا كما في حالات الشركات الكبيرة والمتنوعة والمتطورة باستمرار ويقوم بإحساب أسوأ الإختيارات وإختيار أفضلها إذا كان متشائمًا والمعلومات لديه قليلة خاصة في حالات الشركات الصغيرة التي لا تتحمل خسائر كبيرة وذلك يلجأ متخذ القرار إلى إختيار أسلوب أفضل الأسوأ لتجنب الخسارة.

مثال:

للجدول التالي ما هو القرار الذي يتخذه متخذ القرار إذا كان متشائمًا وإذا كان متفائلًا:

مقاللاً:

الحل:

عند استخدام معيار والد في حالة التفاؤل (Maxi - Max) يتم إختيار أفضل نتيجة في كل إستراتيجية والتي تحقق أعلى مردود كما في صمود A

أما في حالة التناوب (Maxi - Min) فيتم اختيار أسوأ نتيجة متوقعة لكل إستراتيجية والتي يتوقع أن تحقق أقل مردود كما في صود B

جدول رقم (4)

الإستراتيجية S	Alternative State of Nature ظروف الطبيعة الاقتصادي				A Maxi- Max الفضل الأفضل	B Maxi- Min الفضل الأسوأ
	N1 الامتثل	N2 الاستقرار	N3 الكساد	N4 الامتثل		
S1	10	12	6	5	12	5
S2	40	20	18	7	(40)	(7)
S3	20	15	30	-4	30	-4
S4	19	30	30	-2	30	-2
S5	30	20	15	5	30	5

حسب معيار والد التناوب (Maxi - Max) فإن متخذ القرار سوف يختار

الإستراتيجية الثانية S2 لأنها تحقق أعلى أفضل مردود متوقع = (40)

لما حسب معيار والد للتناوب (Maxi - Min) فإن متخذ القرار سوف

يختار الإستراتيجية الثانية لأنها تحقق له أفضل أقل مردود متوقع = (7)

❖ ملاحظة: ليس بالضرورة أن يعطي نفس الإستراتيجية نفس النتيجة حسب المعيارين.

ب- معيار هورويث (Hurwicz Alpha Criterion):

هذا المعيار يأخذ بعين الاعتبار نظرية الإداري المتشائمة والمتفائلة في نفس الوقت معاً حيث يأخذ حصة جمع أسوأ مردود مع أفضل مردود متوقع لكل إستراتيجية بالتعمد على مقدار معامل التناوب (X)
معيار ومعامل التناوب (1 - X).

$$d = \alpha mX + (1 - \alpha) (m n)$$

أفضل الأفضل Maxi Max
 $mx =$
 مجموع حصة المورد المتوقع $d =$
 أفضل الأوسر Maxi Min
 $Mm =$
 معامل التفاوض $x =$
 معامل التفاوض $1 - x =$

مثال:

لغرض المثال السابق وبإستخدام معيار هيريز ما هو الإختيار الأمثل الذي يتخذ
 ومتخذ القرار لتحديد الإستراتيجية المثلّى إذا كان معامل التفاوض $x = 0.8$
 الحل:

- 1- تحدد أفضل الأفضل لكل إستراتيجية
 $Mx = \text{Max}-\text{Max}$
- 2- تحدد أفضل الأوسر لكل إستراتيجية
 $Mn = \text{Max}-\text{Min}$
- 3- نوجد (Mx) لكل إستراتيجية
 $0.8 (Mx)$
- 4- نوجد (Mn) لكل إستراتيجية
 $0.2 (Mn)$
- 5- نوجد d حيث $d = x Mx + (1 - x) (Mn)$

كما في الجدول التالي:

جدول رقم (5).

Strategy S	Maxi - Max Mix	Maxi-Min Min	K Mix	(1-K) Min	(1-K)Min K Mix +	D
S1	12	5	9.6	2.4	12	12
S2	40	7	32	1.4	33.6	33.6
S3	30	-4	24	-0.8	23.2	23.2
S4	30	-2	24	-0.4	23.6	23.6
S5	30	5	24	1	25	25

نلاحظ أن متخذ القرار سوف يختار الإستراتيجية الثانية لأنها تحقق أعلى مردود متوقع باستخدام هذا المعيار.

جـ - معيار سافاج (Savage Criterion):

نفسن هذا المعيار يحاول متخذ القرار تقليل تكلفة القرار الخاطئ أي يحاول تقليل معامل الندم إلى أقل مستوى ممكن.
 حيث يقس هذا المعيار تكلفة الفرص الضائعة Opportunity Lost في القرار الخاطئ حيث يقوم باختيار أعلى مردود لكل طرف ثم يحسب مدى الانحراف عنه ويحدد أعلى فارق من كل إستراتيجية أو قرار ويختار الإستراتيجية التي يكون الندم فيها أقل ما يمكن.

مثال:

لنفس المثال السابق ما هو القرار الذي يتخذه متخذ القرار باستخدام معيار سافاج.

الحل:

- 1- نحدد أعلى مرورد في ظل كل ظرف من الظروف الاقتصادية.
- 2- نكتب مدى الإحراف عن أعلى مرورد لكل ظرف اقتصادي (\bar{N})
- 3- نحدد أعلى فروقات (الإحرافات) لكل إستراتيجية من الإستراتيجيات وهي تكلفة الفرصة الضائعة.

4- نختار أقل أحراف ونحدد الإستراتيجية التي تحققه الذي يحقق أقل ندم ممكن.

جدول رقم (6)

Strategy S	N1	N2	N3	N4	N1'	N2'	N3'	N4'	Min lost opportunity
S1	10	12	6	5	(30)	18	24	2	30
S2	(40)	20	18	(7)	0	10	(12)	0	(12)
S3	20	15	(30)	-4	(20)	15	0	11	20
S4	19	(30)	30	-2	(21)	0	0	9	21
S5	30	20	15	5	10	10	(15)	2	15

متخذ القرار سوف يختار الإستراتيجية الثانية لأنها تحقق أقل معدل ندم ممكن.

د- معيار لابلاس (Laplace Criterion):

ويعرف هذا المعيار أيضاً باسم معيار تساوي إحتمالات الأحداث غير المتطرفة Un known Equiprobability وذلك فإن متخذ القرار سيختار الإستراتيجية التي تحقق له أعلى متوسط عائد مرجح.

مثال:

لنفس المثال السابق ما هي الإستراتيجية التي يختارها متخذ القرار حسب معيار لابلاس.

الحل:

- 1- تجمع القيم لجميع الظروف الاقتصادية لكل إستراتيجية.
- 2- نحسب متوسط القيم لكل إستراتيجية بقسمة المجموع على عدد الظروف الاقتصادية.
- 3- نختار أعلى متوسط مواقع ونختار الإستراتيجية التي تحققه.

كما في الجدول:

جدول رقم (7)

Strategy S	N1	N2	N3	N4	Σn	$\Sigma n/4$
S1	10	12	6	5	33	8.25
S2	40	20	18	7	85	21.25
S3	20	15	30	-4	61	15.25
S4	19	30	30	-2	77	19.25
S5	30	20	15	5	70	17.5

حسب هذا المعيار سوف نختار متخذ القرار الإستراتيجية الثانية لأنها تحقق له أعلى مردود متوسط متوقع.

- ثانياً: المعايير النوعية في بيئة عدم التاكيد (Qualitative Methods):
هناك معايير غير كمية يستطيع متخذ القرار الاستعانة بها في عملية إتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التاكيد وأهمها:

1. تغطية المخاطر Risk tedinging
أي محاربة الحماية من المخاطر من خلال محاربة استبدال ظروف عدم التاكيد المستقبلي ويعقد جاري أمن البائع والمشتري.
2. الإستثمار المرن Flexible Investment

حيث يحاول الإداري الاستثمار في أصول راسماليه عامة الإستخدام بحيث إذا تغيرت الظروف يستطيع إستخدامها في مجالات أخرى.

3. التفرع في نشاطات المنشأة Diversification:

حيث أن التفرع في نشاطات المنشأة لا سيما الإنتاج يضيف عنصر الإستقرار في المدى الطويل ويحصى المؤسسة من التقلبات التي قد تحدث مع مرور الزمن.

4. تجميع المعلومات Data Collection:

القيام بعملية جمع البيانات وتحليلها بشكل جيد يساعد في إتخاذ القرارات في المستقبل ويقال من حالة عدم التأكد.

البرمجة الخطية Linear Programming:

لا يمكن إقتال أهمية البرمجة الخطية في عملية إتخاذ القرارات لا سيما فيما يتعلق بتوزيع الموارد بفاعلية من أجل تقصية الأرباح أو الإنتاج أو من أجل تلبية التكاليف ليصعب ذلك في هدف المشروع.

نمر البرمجة الخطية بعدة خطوات نطبقها على المثال التالي:

مثال:

في دراسة لمشروع ينتج سلعة معينة بكمية مقدارها 10.000 وحدة ويستخدم لإنتاج هذه السلعة خمسة مكونات:

- (1) X1 يكلف 1 دينار للوحدة الواحدة ويجب أن لا تزيد كميته عن 3000 وحدة
- (2) X2 يكلف 5 دينار للوحدة ويجب أن لا يقل كميته عن 1500 وحدة
- (3) X3 يكلف 2 دينار للوحدة ويجب أن لا يقل كميته عن 1000 وحدة
- (4) X4 يكلف 1 دينار للوحدة ويجب أن لا تزيد كميته عن 1500 وحدة
- (5) X5 يكلف 1 دينار للوحدة ويجب أن لا تزيد كميته عن 1000 وحدة.

- (1) $10,000 \leq x_1 + x_2 + x_3 + x_4 + x_5$
- (2) $3000 \geq x_1$
- (3) $1500 \leq x_2$
- (4) $1000 \leq x_3$

وهي:

المتغيرات الأساسية المتغيرات المتكيفة أو المتغيرات بالحدود المحددة بالمتغيرات الأساسية، وتسمى هذه الحدود بالمتغيرات الأساسية.

3- المتغيرات الأساسية:

متغير كل متغير من المتغيرات $x_i = Q_i x_i$

$$Z = Tc$$

السعر المتغيرات الأساسية x_1, x_2, x_3, x_4, x_5

$$Z = 1x_1 + 5x_2 + 2x_3 + 1x_4 + 1x_5$$

هدف النموذج هو تحقيق الكمية الكلية للمتغيرات الأساسية

2- Objective Function: تحديد دالة الهدف للنموذج

$X_5 =$ عدد وحدات المتغير الخامس

$X_4 =$ عدد وحدات المتغير الرابع

$X_3 =$ عدد وحدات المتغير الثالث

$X_2 =$ عدد وحدات المتغير الثاني

$X_1 =$ عدد وحدات المتغير الأول

$Tc = Z =$ الكمية الكلية التي يتم إنتاجها

يمكن تحديد 6 متغيرات للنموذج وهي:

1- تحديد متغيرات النموذج:

الخطوات:

الكمية المراد إنتاجها بالحدود المحددة بالمتغيرات الأساسية.

المتغيرات المستقلة المتغيرات المتكيفة أو المتغيرات بالحدود المحددة بالمتغيرات الأساسية.

$$1500 \geq x_4$$

$$1000 \geq x_5$$

(5)

$$0 \leq x_1, x_2, x_3, x_4, x_5$$

(6)

لا يمكن أن تكون الكميات سالبة.

أن الكميات التي تحقق متينة التكاليف هي:

$$3000 = x_1$$

يجب أن لا تزيد كمية x_1 عن 3000 وحدة

$$1500 = x_4$$

يجب أن لا تزيد كمية x_4 عن 1500 وحدة

$$1000 = x_5$$

يجب أن لا تزيد كمية x_5 عن 1000 وحدة

$$1500 = x_2$$

تقتل أقل كمية ممكنة من x_2 لأن ثمنها عالي = 1500

$$3000 = x_3$$

ممكن أن تزيد من كمية x_3 لأنها على الأقل 1000 وحدة

ربما أن سعرها مكثفي نكمل الكمية منها

عند هذه الكميات تكون $Z = TC$ كما يلي:

$$Z = 1(3000) + 5(1500) + 2(3000) + 1(1500) + 1(1000)$$

$$= 3000 + 7500 + 6000 + 1500 + 1000$$

$$Z = 19000 \text{ لـ}$$

لو أردنا زيادة كمية x_2 على حساب x_3 ستكون التكلفة أعلى لأن سعر

الوحدة من x_2 أعلى من سعر وحدة x_3 .

التمارين التالية

دراسة وتحليل نظرية الطلب Demand Theory Analysis

أهمية الطلب وتعريفه وتفسيره:
أهمية الطلب:

الطلب تأثيره الكبير في عمل المشروعات وإختلا قراراتها حيث أن عمل المشروع الإنتاجي يهدف إلى تحقيق أرباح ممكن وهذا مرتبط بتحقيق المشروع أعلى إيرادات له حيث أن:

$$\begin{aligned} TR &= \text{Total Revenue} \\ Qx &= \text{Quantity of } x \\ Px &= \text{Price of } x \end{aligned} \quad TR = Q \times Px$$

- وبما أن الإيراد يعتمد على الكمية المباعة من السلعة والذي يرتبط بشكل كبير بالطلب عليها فإن دراسة الطلب تعتبر مهمة جداً لدراسة وتحليل وتحديد إيرادات المشروع وأي أعمال لدراسة الطلب سيؤدي إلى النتائج السلبية التالية:
- 1- الحالة الأولى: وجود فائض في إنتاج السلعة وحدث ذلك إذا كان الطلب أقل مما تم تقديره مما ينتج عنه انخفاض سعر السلعة نتيجة زيادة عرضها في السوق إضافة إلى زيادة تكاليف التخزين والخطأ.
 - 2- الحالة الثانية: وجود عجز في الإنتاج إذا كان الطلب أكبر من الطلب المقتر مما يعني عدم تلبية حاجة السوق وضياح فرصة الربح الذي كان من الممكن للمشروع تحقيقه.

تعريف الطلب:
 يعرف الطلب بأنه الكمية التي يرغب المستهلك في شرائها من سلعة معينة في سوق معين عند سعر معين خلال فترة زمنية محددة.
 وذلك لا بد من توافر الرغبة المرتبطة بالفترة على الشراء لتحقق الطلب كما يجب أن يرتبط ذلك بسعر محدد وفترة زمنية محددة.
تفسير الطلب:

يتم تفسير الطلب من خلال نظريتين إقتصاديتين وهما:

1. النظرية التقليدية (نظرية المنفعة) Utility Theory

حيث تقوم هذه النظرية على أساس أن المستهلك قارن على التصرف بعقلانية ورشد إقتصادي وأنه قارن على قياس وحدات المنفعة بوحدات معنوية كمية وذلك فإنه يسعى لتحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل جهد وتكلفة ويتحقق له ذلك بتوافر شرطين هما:

1- إتقان كامل دخله: بمعنى أنه يوزع جميع الدخل على شراء السلع والخدمات وفق المعادلة التالية:



$$\begin{aligned} \text{سعر السلعة } xi &= P_{xi} \\ \text{كمية السلعة } xi &= Q_{xi} \\ \text{الدخل} &= M \end{aligned}$$

2- تساوي المنفعة الحدية لوحدة اللذذ لجميع السلع

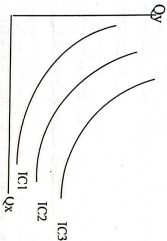
$$\frac{Mux^1}{P_{x^1}} = \frac{Mux^2}{P_{x^2}} = \dots = \frac{Mux^n}{P_{x^n}}$$

2. النظرية الحديثة: نظرية منحنيات السواء Indifference Curves

نتيجة لوجود صعوبات في قياس المنفعة بوحدات كمية وصعوبة تحديد المنفعة تم اللجوء إلى النظرية الحديثة والتي تعتمد على منحنيات السواء

حيث تفترض هذه النظرية أن المستهلك غير قادر على قياس وحدات المنفعة للسلع بشكل كمي ولكنه قادر على ترتيب تفضيلاته الاستهلاكية على شكل مجموعات مختلفة تتألف من كميات من السلعين X, Y شريطة أن المجموعات التي تغطي نفس درجة الإشباع تقع على نفس منحنى السواء ويزداد مستوى الإشباع كلما انتقلنا من منحنى سواء إلى آخر أبعد عن نقطة الأصل.

كما موضح بالشكل (2).



شكل (2)

أنواع الطلب:

1- الطلب الفعال و الطلب غير الفعال:

يرتبط الطلب الفعال بالرغبة المرتبطة بالقدرة الشرائية وذلك فإنه يؤثر على السوق بشكل فعلي.

أما الطلب غير الفعال فهو الطلب غير المقنون بالمقدرة على الشراء ولذلك لا يعتبر طلباً فعلياً لأنه لا يؤثر على السوق فالطلب غير الفعال هو أي طلب لا يتحقق فعلياً.

2- الطلب البديل والطلب المكمل والطلب المتعدد:

الطلب البديل: هو الطلب على السلع البديلة أو المشابهة والتي تشكل بدائل تحل مكان السلعة في إنتاج الحاجة ولذلك لا بد من التعرف عليها لتحديد المنافسة من جهة وحجم الطلب عليها من جهة أخرى.

والعلاقة بين سعر السلعة البديلة والطلب على السلعة x علاقة طردية لأنه إذا ارتفع سعر السلعة البديلة قل جزءاً من المستهلكين يتوجه إلى طلب السلع البديلة لها وهي السلعة x والتي بقي سعرها ثابتاً والعكس في حالة إنخفاض سعرها فإن جزءاً من مستهلكي السلعة x يتوجهون إلى طلب السلعة البديلة والتي أصبحت أقل تكلفة بالنسبة لهم.

للطلب المكمل: هو الطلب على السلع التي تستخدم مع السلعة x بنفس الوقت لأنها تكمل بعضها البعض في إنتاج الحاجات مثل السيارة والوقود.

والعلاقة بين سعر السلعة المكمل والطلب على السلعة x علاقة عكسية لأنه إذا ارتفع سعر السلعة المكمل (الوقود) سيقل الطلب على السلعة x (السيارة) لأن الطلب على الوقود سيقل والعكس صحيح في حالة إنخفاض سعر السلعة المكمل.

الطلب المتعدد: عندما يكون هناك أكثر من سلعين مكملين للسلعة x مثل السيارات ومكملتها الوقود والإطارات.

أو عندما يتم استخدام السلعة لإنتاج أكثر من حاجة.

3- الطلب النهائي والطلب المشتق والطلب الوسيط:
الطلب النهائي: هو الطلب على السلع الاستهلاكية والتي تستخدم بشكل نهائي من قبل المستهلك.

الطلب المشتق: هو الطلب على عناصر الإنتاج وهو مشتق من الطلب على السلع النهائية بحيث إذا زاد الطلب على السلع الاستهلاكية يزداد الطلب على عناصر الإنتاج لتأمين إنتاج الكميات الإضافية من السلع.

أما الطلب الوسيط: فهو الطلب على السلع الوسيطة والتي تدخل في إنتاج سلع أخرى.

4- طلب المشروع وطلب السوق:

طلب المشروع: يمثل الكميات المطلوبة من إنتاج مشروع واحد أي أن طلب المشروع يمثل حصة ذلك المشروع من طلب السوق.

أما طلب السوق فهو الطلب على سلعة معينة في السوق ويمثل طلب جميع المستهلكين على إنتاج جميع المشروعات الإنتاجية.

العوامل المؤثرة في الطلب: (محددات الطلب)

1- دخل المستهلكين Consumers Moneyary Income

حيث كلما إزداد حجم الدخل التي يحصل عليها المستهلكين إزداد حجم طلبهم على السلع والخدمات عدد ثبات أسعار هذه السلع والخدمات.

أما إذا إنخفضت الدخل التي يحصل عليها المستهلكين فإن قدرتهم على شراء ثقل وبالتالي ينخفض طلبهم على السلع والخدمات.

2- أسعار البديلة والمكملة Price of Substitute and Complementary goods

3- حجم السكان وتركيبه:

عندما ترتفع أسعار السلع البديلة (Substitute goods) يقل الطلب على هذه البدائل ويزيد الطلب على السلعة X أما إذا ارتفع سعر السلعة الكاملة Complementary goods) وهي السلعة التي تستخدم مع السلعة X بنفس الوقت فإن الطلب عليها يقل وبذلك يقل الطلب على السلعة X والعكس صحيح.

يختلف حجم الطلب باختلاف حجم السكان فكما زاد عدد السكان إزداد عدد المستهلكين وبالتالي يزداد حجم الطلب على السلع والخدمات.
كما أن تركيب السكان يؤثر بشكل كبير على حجم الطلب من السلع فمثلاً كلما إزدادت نسبة الأطفال في المجتمع يزداد الطلب على السلع المخصصة للأطفال وهكذا.

4- أنوار المستهلكين Consumers Tastes

كلما زادت تفضيلات المستهلكين للسلعة كلما زاد الطلب عليها أما إذا تغيرت التفضيلات بحيث أصبحت السلعة غير مرغوبة فإن الطلب ينخفض على هذه السلعة.

أما تفضيلات وأنوار المستهلكين فتختلف وتتغير باختلاف وتغير المتغيرات الثقافية والاجتماعية والعادات الاستهلاكية والتي تتغير باستمرار نتيجة تطور المجتمعات الاستهلاكية ونتيجة الإفتتاح على المحلات والتقنيات الأخرى.

5- أساليب الترويج والتوزيع والدعاية والإعلان:

حيث يؤثر نجاح أساليب الترويج والتوزيع في مدى إبتسار السلعة بين المستهلكين مما يزيد من طلبهم على السلعة خاصة في الأسواق التي سيردها منافسة غير سريعة حيث تحجب الدعاية والإعلان المستهلكين بسبب موصفات السلعة أو طريقة عرضها.

6- درجة تدخل الدولة:

حيث تؤثر الدولة على الطلب بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك من خلال تحديد الدولة للأسعار أو من خلال تحديدوها للدخول أو من خلال حجم الإنفاق الحكومي فعندما تتحدد الدولة بأسعار منخفضة للسلع فإنها بذلك تساعد على زيادة الطلب على هذه السلع.

أما إذا حدثت دفءلاً منخفضة فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات إضافة إلى حجم إنفاقها على السلع والخدمات حيث كلما زاد الاتفاق الحكومي زاد الطلب على السلع والخدمات.

7- نزعة السلع ودرجة جودتها:

حيث كلما زادت جودة السلعة وقيمة المستهلكين بها كلما زاد الطلب عليها.

8- توقعات المستهلكين بالنسبة لسعر السلعة في المستقبل:

إذا توقع المستهلكون ارتفاع سعر السلعة في المستقبل فإنهم يقبلوا على شرائها في الوقت الحالي لينشطوا حاجاتهم منها قبل ارتفاع سعرها وبالتالي يزيد الطلب عليها في الوقت الحالي أما إذا توقع المستهلكون انخفاض السعر فإنهم يودعوا الطلب والإستهلاك لعين انخفاض السعر وذلك يقل الطلب على السلع في الوقت الحالي.

دالة الطلب:

رأينا أن هناك عوامل كثيرة تؤثر في الطلب وأنه لا يوجد إلا محورين كان لا بد من تبسيط دالة الطلب وذلك قسمت إلى جزئين

دالة الطلب

$$D = F(P, M, P_o, A, T, R, S, G, D, H, K, J, O, P, Q, R, S, T, U, V, W, X, Y, Z)$$

دالة Function - F - 2/1 -

- T - أفراد المستهلكين
- A - عدد السكان وتركيبه
- Po - أسعار السلع الأخرى
- M - الدخل
- QL - جودة السلعة
- G - التعلل الحكومي
- B - الأعباء والإعلان
- H - توقعات المستهلكين

حيث يفترض أن جميع هذه العوامل ثابتة خلال التحليل

$$Q_d x = F(P_x)$$

دالة الكمية المطلوبة:

Qdx = Quantity demanded x السلعة

F = Function

دالة

Px = Price

سعر السلعة x

قانون الطلب وجدوله ومصفاه:

• قانون الطلب Demand's Law

ينص قانون الطلب على أنه توجد علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة أي أن الكمية المطلوبة من السلعة تتأثر سلباً بتغير سعرها فإذا زاد السعر قلت الكمية المطلوبة مع بقاء العوامل الأخرى المحددة للطلب ثابتة.

• جدول الطلب Demand's Table

هو جدول يبين الكميات المطلوبة من قبل مستهلك معين من سلعة محددة عند مختلف الأسعار لجهة السلعة.

• منحنى الطلب Demand's Curve هو تمثيل بياني لجدول الطلب وهو يتحدد من أعلى إلى أسفل اليمين ليكس العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة. ولأنك فهو ذو ميل سالب.

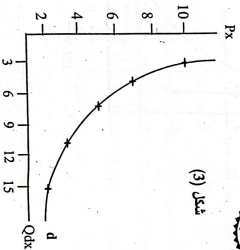
الجدول التالي، و المنحنى يمثل طلب مستهلك ما على السلعة X

جدول (8)

Px	Qdx
2	15
4	9
6	5
8	4
10	2



شكل (3)



منحنى الطلب

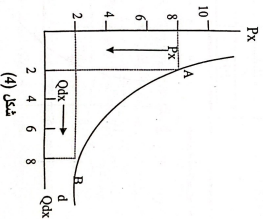
- 44 -

التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب:

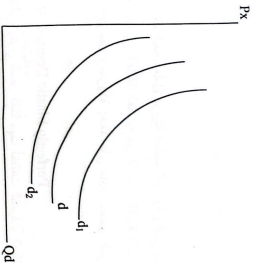
Change in Quantity Demanded & Change in Demand

التغير في الكمية المطلوبة يحدث نتيجة التغير في سعر السلعة نفسها ويقاس بالانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب مثل الانتقال من النقطة A إلى النقطة B عند انخفاض سعر السلعة من 8 إلى 2 كما في الشكل (4).

أما التغير في الطلب فيحدث نتيجة التغير في أحد محددات الطلب الأخرى التي يفترضنا أنها ثابتة ويقاس بانتقال منحنى الطلب بشكل موازي إلى اليمين (d^1) إذا كان تأثير العامل يؤدي إلى زيادة الطلب وإلى اليسار (d^2) إذا كان تأثير العامل يقل الطلب. كما في الشكل (5)



- 4/5 -



شكل (5)

مرونة الطلب:

المرونة هي درجة الاستجابة لشيء ما وتختلف مرونة الطلب باختلاف العامل المؤثر على كمية الطلب ولذا نجد منها ثلاثة أنواع:

أولاً: مرونة الطلب السعرية Price Elasticity of Demand

وهي عبارة عن "درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة لما يحدث من تغير في سعر تلك السلعة مع ثبات العوامل الأخرى المحددة للطلب".⁽¹⁾

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة}} = \frac{\Delta Qd\%}{\Delta P\%}$$

$$PE = \frac{\Delta Qd}{Qd} \cdot \frac{Px}{\Delta Px}$$

(1) د. ناظم القسوي، ومحمد التروك، مدخل في علم الاقتصاد، عمان، دار زهران، 2007.

PE = Price Elasticity of Demand
 Qd = Quantity demanded of x
 Pxi = Prices of x

مرورية الطلب السعرية
 الكميات المطلوبة من x
 اسعار السلع

وتختلف المرورية باختلاف قيمة معامل مرونة الطلب السعرية والذي يحل إشارة سالبة باستمرار ويعود ذلك إلى العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة ولكن بأهمال الإثارة السالبة فإن مقدار المرورية يعتمد على مقدار معامل المرورية حيث نجد خمسة حالات هي:

1- الطلب لا نهائي المرورية Perfectly Elastic Demand

في هذا النوع من الطلب يكون السعر ثابتاً مهما اختلفت الكميات المطلوبة من السلعة وعند حساب معامل مرونة الطلب السعرية نجده = ∞ حيث يشتري المستهلك السلعة عند السعر المحدد ويتقوما عن شرائها عند سعر أعلى أيضاً نجد منحنى الطلب على شكل خط مستقيم أفقي لمحور الكميات كما في الشكل (6)

مثال: إذا زلت الكمية المطلوبة من سلعة ما من 50 وحدة إلى 100 وحدة علماً بأن السعر بقي ثابتاً عند سعر 5.
 احسب مرونة الطلب السعرية وبين نوع الطلب.
 الحل:

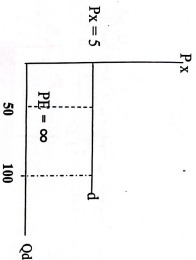
$$PE = \frac{Qd_2 - Qd_1}{P_2 - P_1} \cdot \frac{P_1}{Qd_1}$$

$$PE = \frac{100 - 50}{15 - 5} \cdot \frac{5}{50}$$

$$\frac{50}{0} \cdot \frac{5}{50} = \infty$$

$$= \infty$$

∴ نوع الطلب لا نهائي المرورية.



شكل (6)

منحنى طلب لانهائي المرونة

2- الطلب عديم المرونة perfectly Inelastic Demand

في هذا النوع من الطلب تكون الكمية المطلوبة من السلعة ثابتة مهما تغير سعرها وذلك عند احتساب معامل مرونة الطلب السعرية نجد أنها مساوية للصفر بمعنى أن الكمية ثابتة دائماً ولها يكون منحنى الطلب على شكل خط مستقيم موازي لمحور الأسعار كما في الشكل (7).

مثال: إذا كانت الكمية المطلوبة من السلعة 100 وحدة عندما كان سعرها = 2 دينار وبقيت الكمية 100 وحدة علماً بأن سعر السلعة قد ارتفع إلى 4 دنانير. احسب مرونة الطلب السعرية وبين نوع الطلب.

الحل:

$$PE = \frac{\frac{Qd_2 - Qd_1}{Qd_1} \cdot P_1}{P_2 - P_1} \cdot \frac{P_1}{Qd_1}$$

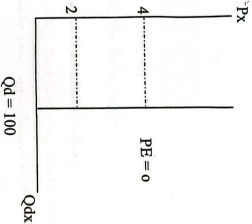


$$PE = \frac{100 - 100}{4 - 2} \cdot \frac{2}{100}$$

- ١٤ -

$$\frac{0.2}{2.100} = 0$$

∴ نوع الطلب عدم المرونة.



شكل (7)

منحنى طلب عدم المرونة

3- الطلب المرن Elastic Demand

في هذا النوع من الطلب يكون التغير النسبي في الكمية المطلوبة أكبر من التغير النسبي في السعر بمعنى أن تغير قليل في السعر سيؤدي إلى تغير كبير في الكمية المطلوبة وإذا ما تم إحتساب معامل مرونة الطلب السعرية ولأخذت القيمة المطلقة له ستجده أكبر من 1 ($PE > 1$)

وعلاوة ما نجد أن الطلب على السلع الكهائية طلباً مرناً فإذا انخفض سعرها زاد الطلب عليها بشكل كبير وإذا ارتفع سعرها قل الطلب عليها أيضاً بشكل كبير.

- 4/9 -

روافد شكل منحنى الطلب في هذا النوع بشكل منحنى قبل الإبحار كما في الشكل (8).

مثال:

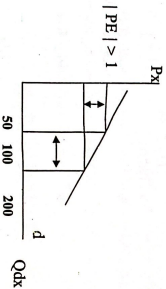
إذا زادت الكمية المطلوبة من السلعة من 50 وحدة إلى 200 وحدة عندما انخفض سعر السلعة من 2 دينار إلى 1 دينار. احسب مرونة الطلب السعرية وبين نوع

$$E_p = \frac{Q_2 - Q_1}{Q_1} \cdot \frac{P_1}{P_2 - P_1}$$

الطلب:
الحل:

$$\frac{200 - 50}{1 - 2} \cdot \frac{2}{150} = \frac{2}{-1} \cdot \frac{2}{80} = -6$$

نوع الطلب | 6-14
∴ الطلب مرن.



شكل (8)

- 50 -

4- الطلب غير المرن Inelastic Demand

في هذا النوع من الطلب يكون التغير النسبي في السعر أعلى من التغير النسبي في الكمية المطلوبة بمعنى أن تغير السعر يشكل كبير سيؤدي إلى تغير قليل في الكمية المطلوبة وإذا ما تم إعتساب معامل مرونة الطلب السعري سجد قيمته المطلقة أقل من 1 وعادة ما نجد هذا النوع من الطلب في السلع الضرورية $|PE| < 1$.

لما منحى الطلب فإخذ شكل شديد الإنحدار كما في الشكل (9).

مثال:

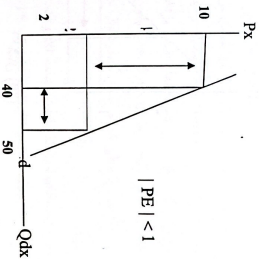
إذا كان سعر السلعة 4 دينار وكانت الكمية المطلوبة منها 50 وحدة وارتفع سعرها إلى 15 دينار في حين انخفضت الكمية المطلوبة منها إلى 40 وحدة، احسب مرونة الطلب السعرية وبين نوع الطلب.

$$E_p = \frac{\Delta Q/Q}{\Delta P/P} = \frac{50 - 40}{40} \cdot \frac{15}{10}$$

الحل:

$$EP = \frac{40 - 50}{10 - 2} \cdot \frac{2}{15} = -0.05$$

∴ نوع الطلب غير مرن.



شكل (9)

منحنى طلب غير مرن

5- الطلب أحادي المرورية (متكافئ المرورية) Unitary Elastic

في هذا النوع من الطلب تتغير الكمية المطلوبة بنفس نسبة تغير السعر وإذا

ما حسب معامل مرونة الطلب السعرية نجد أن $|PE| = 1$

أما منحنى الطلب له قفاؤه الشكل الموضح في الشكل (10).

مثال: إذا كانت الكمية المطلوبة من السلعة 2 وحدة عندما كان سعر الوحدة 2 دينار

وأصبحت الكمية المطلوبة منها 3 وحدات عندما انخفض السعر إلى 1 دينار.

احسب مرونة الطلب السعرية وبين نوع الطلب.

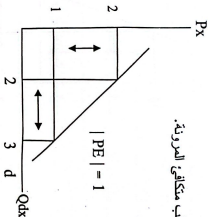
الحل:

$$E_p = \frac{\Delta Q_d}{Q_d} \cdot \frac{P}{\Delta P}$$

$$E_p = \frac{3-2}{2} \cdot \frac{2}{1-2} = -1$$

$$1 = |-1|$$

الطلب مكافئ المرونة.



شكل (10)

منحنى طلب مكافئ المرونة

نلاحظ أن نسبة التغير في الكمية المطلوبة مساوية تماماً لنسبة التغير في سعر السلعة سواء كان ذلك في حال ارتفاع السعر أو انخفاضه.

ثانياً: مرونة الطلب الدخلية **Income Elasticity of Demand**

تعرف مرونة الطلب الدخلية بأنها مقدار إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما لما يحدث من تغير في دخل المستهلك بإقتراض ثبات العوامل الأخرى المحددة للطلب. وتقل مرونة الطلب الدخلية من خلال معامل مرونة الطلب الدخلية

$$IE = \frac{\Delta Qd\%}{\Delta MI\%} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل التقدي}}$$

$$IE = \frac{Qd_2 - Qd_1}{M_{12} - M_{11}} \cdot \frac{M_{11}}{Qd_1}$$

IE = Income Elasticity of demand

Qd = Quantity Demanded of X

MI = Monetary Income

مرونة الطلب الدخلية

الكبريت المطلوبة من السلعة X

الدخل التقدي

وعد احتساب معامل مرونة الطلب الداخلية نجد انه يأخذ إحدى الحالات التالية:

(1) $IE < 0$: ويكون هذه الحالة إذا كان معامل مرونة الطلب الداخلية سالب وعادة ما نجدها إذا كانت السلعة بالنسبة للمستهلك رديئة أي أنه يستهلكها إذا كان دخله متدنياً ولكنه يقل من إستهلاكها عندما يزداد دخله مثل سلع الفقراء مثلاً الملابس المستعملة يزداد إستخدامها عندما يكون الدخل متدنياً أما إذا زاد الدخل فتتجه المستهلك إلى شراء السلع الجديدة فيقل طلبه عليها.

مثال:

إذا كانت الكمية المطلوبة من السلعة 20 وحدة عندما كان دخل المستهلك 200 دينار وانخفضت الكمية المطلوبة منها إلى 15 وحدة عندما زاد دخل المستهلك إلى 300 دينار. ما نوع السلعة.

$$IE = \frac{Qd2 - Qd1}{Qd1} \cdot \frac{M11}{M12 - M11}$$

الحل:

$$\begin{aligned} &= \frac{10 - 20}{300 - 200} \cdot \frac{200}{20} \\ &= \frac{-10}{100} \cdot \frac{100}{20} = -0,5 \end{aligned}$$

إذا كانت مرونة الطلب الداخلية سالبة تكون السلعة رديئة.

(2) $IE > 0$: يكون معامل مرونة الطلب الداخلية موجباً عندما تكون السلعة عالية أي يزداد إستهلاكها وطلب عليها كلما زاد الدخل.

ونجد من السلعة العادية نوعين:

(أ) السلع العادية الكمالية ويكون معامل مرونة الطلب الداخلية لها موجباً ولكنها

أكثر من 1 $IE \leq 1$

مثال:

إذا كانت الكمية المطلوبة من السلعة 2 وحدات عندما كان دخل المستهلك 200 دينار وزادت إلى 10 وحدات عندما ارتفع دخله إلى 300 دينار. ما نوع السلعة

$$ZE = \frac{Qd_2 - Qd_1}{M_2 - M_1} \cdot \frac{M_1}{Qd_1}$$

الحل:

$$IE = \frac{10 - 2}{300 - 200} \cdot \frac{200}{2}$$

$$\frac{8}{100} \cdot \frac{200}{2} = 8$$

إذا كانت مرونة الطلب الانجذبية موجبة وأكبر من 1 تكون السلعة كالتالية.

ب) السلع العادية الضرورية ويكون معامل مرونة الطلب الانجذبية موجباً ولكن

$$1 > IE \geq 0$$

مثال:

إذا كانت الكمية المطلوبة من السلعة 15 وحدات عندما كان دخل المستهلك

200 دينار وزادت الكمية المطلوبة إلى 12 وحدة عندما ارتفع دخل المستهلك إلى

300 دينار ما نوع السلعة.

$$ZE = \frac{Qd_2 - Qd_1}{M_2 - M_1} \cdot \frac{M_1}{Qd_1}$$

الحل:

$$IE = \frac{12 - 15}{300 - 200} \cdot \frac{200}{15}$$

$$IE = \frac{2}{100} \cdot \frac{200}{15} = 0.4$$

إذا كانت مرونة الطلب الانجذبية موجبة وأقل من 1 تكون السلعة ضرورية.

- 55 -

ثانياً: مرونة الطلب التفاضلية Demand Elasticity

وهي درجة إستجابة الكمية المطلوبة من السلعة (A) لما يحدث من تغير في سعر السلعة (B) مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المحددة للطلب وتُقاس مرونة الطلب التفاضلية بمعامل مرونة الطلب التفاضلية CE

معامل مرونة الطلب التفاضلية = التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة (A) %

التغير النسبي في سعر السلعة (B) %

$$CE = \frac{\Delta Qd(A)\%}{\Delta P(B)\%} = \frac{Qd(A) - Qd(A)}{P(B) - P(B)} \cdot \frac{P(A)}{Qd(A)}$$



وإذا حسب معامل مرونة الطلب التفاضلية يمكن أن نجد ثلاث حالات:

1. $CE < 0$ معنى ذلك أن ارتفاع سعر السلعة B سيزيد الطلب على السلعة A

والمعنى صحيح وهذا يعني أن السلعتين بدائل Substitute

مثال:

إذا كانت الكمية المطلوبة من البيبسي 5 وحدات عندما كان سعر الكوكاكولا 25 وأصبحت الكمية المطلوبة من البيبسي 10 وحدات عندما ارتفع سعر الكوكاكولا إلى 30 ما علاقة السلعتين معا.

الحل:



$$CE = \frac{10 - 5}{30 - 25} \cdot \frac{25}{5}$$

$$CE = \frac{5}{5} \cdot \frac{25}{5} = 5$$

إذا كانت مرونة الطلب التفاضلية موجبة تكون السلعتين بدائل.

2. $CE > 0$ متى ذلك أن ارتفاع سعر السالمة B سيرافقه انخفاض في الطلب على A ولكن صحيح وهذا يعني أن السلعتين مكملتين Complementary

مثال:

إذا كانت الكمية المطلوبة من السكر 50 وحدة عندما كان سعر الشاي 2 دينار وأصبحت الكمية المطلوبة من السكر 20 وحدة عندما ارتفع سعر الشاي إلى 3 دنانير ما علاقة السلعتين معاً.

الحل:

$$CE = \frac{20 - 50}{3 - 2} \cdot \frac{2}{50}$$

$$CE = \frac{-3}{1} \cdot \frac{2}{50} = -0.12$$

إذا كانت مرونة الطلب التفاضلية سالبة تكون السلعتين مكملتين.

3. $CE = 0$ وهذا يعني أن السلعتين مستقلتين لا يؤثر تغير سعر أحدهما على

كمية الأخرى Independent

مثال:

إذا كانت الكمية المطلوبة من السكر 20 وحدة عندما كان سعر الأيسنت 2 دينار وبقيت الكمية المطلوبة من السكر 20 وحدة علماً بأن سعر الأيسنت أصبح 4 دنانير. ما علاقة السلعتين معاً.

الحل:

$$CE = \frac{20 - 20}{4 - 2} \cdot \frac{3}{4}$$

- 57 -

$$CE = \frac{0.3}{2.4} = 0$$

إذا كانت مرونة الطلب القاطعية = صفر تكون السلعتان مستقلتان.

العوامل المحددة لمرونة الطلب Elasticity Determinates

لاحظنا أن بعض أنواع السلع يكون الطلب عليها مرناً في حين أن البعض الآخر يكون الطلب عليها غير مرن ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها:

1- درجة الإحلال (مدى توافر بدائل السلعة) حيث كلما كان من السهل إحلال سلعة أخرى مكان السلعة X لوجود بدائل جيدة لها كلما كان الطلب عليها أكثر مرونة.

2- مستوى الدخل: نلاحظ أن طلب الأثرياء لا يتأثر كثيراً بارتفاع الأسعار أو انخفاضها ولهذا فإن طلبهم يكون أقل مرونة من طلب الفقراء ويتأثرون جداً بتغير الأسعار لأنها تؤثر على دخلهم الحقيقي ولهذا يكون طلبهم عالي المرونة.

3- نصيب السلعة من دخل المستهلك: كلما كان نصيب السلعة التي ارتفع ثمنها يشكل نصيباً أكبر من دخل المستهلك كلما كان تأثير ارتفاع ثمنها على المستهلك أكبر ولهذا تكون أكثر مرونة في حين أن السلعة التي تشكل نسبة بسيطة من دخل المستهلك يكون تأثيرها أقل على دخله الحقيقي فتكون أقل مرونة.

4- مدى ضرورة السلعة: كلما كانت السلعة أكثر ضرورة كلما كانت أقل تأثراً بتغير سعرها لهذا تكون أقل مرونة أما السلع الكمالية فتكون أكثر تأثراً بتغير سعرها ولهذا فمرونتها تكون أعلى.

5- أثر الزمن: يستطيع المستهلك تغيير عاداته الاستهلاكية في المدى الطويل بينما لا يستطيع ذلك في المدى القصير لهذا نجد أن مرونة الطلب في المدى الطويل أعلى منها في المدى القصير.



أثر مرونة الطلب على إيرادات المنتج Elasticity of Demand

يهتم المنتج بدراسة مرونة الطلب لأنها تؤثر على إيراده الكلي إذا ما حوّل تغير سعر السلعة حيث تختلف سيالته باختلاف مرونة الطلب للسلعة كما يلي:

1) حالة الطلب المرن:

إذا كان الطلب مرناً فذلك يعني أن تغير السعر سيؤثر على تغير الكمية المطلوبة منها بنسبة أكبر من نسبة تغير السعر مما يؤثر على إيرادات المنتج.

ولتوضيح ذلك افترض المثال التالي:

منتج ينتج 2000 وحدة من السلعة X وبيعت الوحدة بمبلغ JD2 فيكون إيراده الكلي:

$$TR = Q \times P_x$$

$$TR = 2000 \times 2 = 4000 \text{ JD}$$

إذا زاد هذا المنتج ورفع سعر سلعته إلى 3 دنانير مثلاً أي بنسبة 50% فإن

الكمية المطلوبة من السلعة عندما يكون الطلب مرناً ستتناقص أكثر من نسبة 50% أي أن الكمية المطلوبة ستكون مثلاً 1200 وحدة عند سعر 3.

عندما إيراده الكلي سيكون:

$$TR = 1200 \times 3 = 3600$$

بدل من 4000

وهذا يعني إنخفاض إيراده الكلي.

من هنا نجد أن رفع سعر سلعة مرنة سيؤدي إلى تخفيض إيرادات المنتج.

أما إذا قام المنتج بتخفيض سعر السلعة مثلاً إلى 1 دينار بدلاً من 2 فإن الكمية المطلوبة ستزيد بنسبة أعلى من تغير السعر فمثلاً قد تصل الكمية إلى 5000 وحدة وعندها إيراده الكلي سيكون:

$$TR = 5000 \times 1 = 5000$$

وعليه فإنه في حالة السلعة المرئية من مصلحة المنتج أن يقوم بتخفيض سعر السلعة ليحقق زيادة في إيراده نتيجة زيادة الطلب على سلعته وعليه تجنب رفع السعر لأن ذلك سيؤدي إلى خفض إيراده الكلي.

2) حالة الطلب غير المرئي:

في حالة الطلب غير المرئي فإن تغير كبير في السعر سيؤدي إلى تغير قليل في الكمية المطلوبة من السلعة.

فإذا قام المنتج برفع سعر السلعة غير المرئية فإن الكمية المطلوبة منها ستقل بنسبة أقل من نسبة ارتفاع السعر.

للمثال السابق: إذا قام المنتج برفع سعر السلعة إلى 3 دنانير وكان الطلب غير مرئي فإن الكمية ستقل بنسبة قليلة مثلاً ستقل الكمية المطلوبة إلى 1600 وحدة بدلاً من 2000 وحدة وعليه فإن الإيراد الكلي للمنتج سيصبح:

$$TR = 1600 \cdot 3 = 4800$$

نلاحظ أن الإيراد الكلي للمنتج يزداد إذا قام برفع سعر السلعة غير المرئية.

أما في حالة أن المنتج أراد أن يخفض سعر السلعة مثلاً إلى 1 دينار بدلاً من 2 دينار فإن الكمية المطلوبة من السلعة ستزداد ولكن بنسبة أقل من نسبة انخفاض السعر لأن الطلب غير مرئي ولهذا فإن الكمية يمكن أن تزيد إلى 2500 وحدة وعندها يصبح إيراده الكلي:

$$TR = 2500 \cdot 1 = 2500$$

وبذلك نرى أن المنتج هنا يتضرر من تخفيض السعر.

من هنا نلاحظ أن من مصلحة المنتج إذا كان يواجه طلباً غير مرئي أن يقوم برفع سعر السلعة وأن لا يلجأ أبداً إلى تخفيض السعر.

التنبؤ بحجم الطلب:

- أهمية التنبؤ بحجم الطلب:

يقوم المنتج بالتنبؤ بالطلب ليتحقق له مالي:

- 1- تحديد كمية الإنتاج ونوعه المناسبين لما يطلبه المستهلك من السلعة.
- 2- تحديد حجم النشاط الاقتصادي للمشروع وتحديد إمكانيات الانكماش والتوسع تبعاً لحالة وحجم الطلب.
- 3- التأثير على التكاليف من خلال تحديد حجم الإنتاج وحاجاته المناسبة من عناصر الإنتاج.
- 4- التأثير على إيرادات المشروع تبعاً لحجم الإنتاج وتكاليفه وبالتالي تقدير أرباحه.
- 5- تحديد مقدار الجود التسويقية المناسبة التي ينبغي على المشروع القيام بها.
- 6- يؤثر التنبؤ بالطلب على الجوانب التمويلية اللازمة لاستمرارية الإنتاج وتحقيق الكميات التي تغطي حاجات الطلب.
- 7- يؤثر التنبؤ بالطلب على عملية التخطيط الخاصة بجميع نشاطات المشروع لا سيما أعداد الأيدي العاملة.

أهمية التنبؤ بحجم الطلب:

التنبؤ بحجم الطلب هو عملية تقدير أو توقع الكميات المطلوبة من المنتج في المستقبل من قبل المستهلك وبالتالي هو تقدير لحجم المبيعات مما يعني وجود حالة من عدم التأكد تزداد حثتها بزيادة طول فترة التوقع الزمنية أي الفترة الفاصلة بين توقع الطلب وتحقيقه.

قدرة المشاريع على التأثير العوامل الداخلية تكون أكثر من قدرتها على التأثير على العوامل الخارجية ولكن هذه القدرة مقيدة بطبيعة السوق ومدى توفر المعلومات ووقيتها.

- العوامل التي تؤثر بالإعجيل عند التنبؤ بالطلب:
 - 1- طبيعة السوق:
 - تختلف قدرة المشروع على التأثر بحجم مبيعاته تبعاً لطبيعة السوق ومدى المنافسة فيه وحصة من السوق وسياسات المشروعات الأخرى.
 - 2- نوعية السلعة المنتجة وطبيعتها:
 - يكون الطلب على السلع الإنتاجية محدود ما يجعل التنبؤ به أكثر سهولة من التنبؤ بحجم الطلب على السلع الاستهلاكية التي يتغير حجمها باستمرار وتتغير مواصفاتها كذلك باستمرار كما أن التنبؤ بحجم الطلب على السلع المعمرة والتي يكون الطلب عليها غير متكرر يكون أكثر سهولة من التنبؤ بحجم الطلب على السلع غير المعمرة كما أن صعوبة التنبؤ تختلف باختلاف نوع السلعة إذا كانت ضرورية أو كالمالية وإذا كانت قابلة للتخزين أو غير قابلة للتخزين وهكذا.
 - 3- حداثة السلعة:
 - يرتبط إنتاج السلع الحديثة بحجم توافر المعلومات والبيانات الضرورية اللازمة للتنبؤ مما يشكل صعوبة في التنبؤ بعكس السلع التي مر على وجودها فترة مناسبة من الزمن وبالتالي يوجد قاعدة بيانات مناسبة للتنبؤ بحجم الطلب عليها.
 - 4- مدى توافر المعلومات:
 - تختلف صعوبة التنبؤ بالطلب باختلاف مستوى البيانات اللازمة للتنبؤ به خاصة تلك المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية التي يعمل فيها المشروع، ونشاطات وخطط المشروعات الأخرى العاملة في السوق.
 - كيفية التنبؤ بالطلب وخطواته:
 - 1. دراسة البيئة الخارجية: يقوم المتنبؤ بالطلب بدراسة الظروف الخارجية الاقتصادية العامة والوضع الاقتصادي الذي يحكم عمل المشروع وما

يرتبط بهذه الظروف من تغيرات كما يقوموا بدراسة مستوى دخل الأفراد والحكومات ودراسة سياسات التسعير وحجم المصارف والواردات وغيرها من عوامل البيئة الخارجية التي تؤثر على التنبيء بالطلب.

2. دراسة وتحليل حجم الطلب في السوق من خلال جمع البيانات عنه.
3. تقدير حصة المشروع من السوق وذلك يعتمد على عدد المشروعات الأخرى في السوق وحجم إنتاج كل منها مما يساعد المشروع على تحديد الخسائر التي يجب توفرها وتقييمها المستهلكين للإحتفاظ بحصته من السوق أو زيلتها، كذلك تحديد نوعية السلعة ومدى جودتها التي يجب على المشروع الإلتزام بها، كذلك سياسة التسعير التي يتبعها المشروع إستناداً إلى دراسته للوضع العام للسوق.

طرق وأساليب التنبؤ بحجم الطلب والبيانات:

أولاً: طرق بحوث التسويق:

يتم إستخدام بحوث التسويق من قبل رجال الأعمال ولادة للمشروعات بهدف توفير المعلومات اللازمة لإستخدامها في التنبؤ بحجم الطلب ويشمل هذه البحوث مايلي:

- 1- المعلومات عن المستهلكين من حيث عددهم وتوزيعهم ومتوسط دخلهم ورغباتهم الشرائية وعاداتهم الشرائية وتقاليدهم وجميع العوامل الأخرى التي قد تؤثر على سلوكهم الإستهلكي.
- 2- المعلومات الخاصة عن نشاطك البيع وحجم المبيعات إنمائه إلى حجم مبيعات المشروعات الأخرى وحصة كل منها من السوق وقوة المشروعات على التحكم بحجم مبيعاتها ومدى سيطرة المشروع على السوق.

3- المعلومات الخاصة عن المشاريع المنافسة في السوق وحالة التكنولوجيا التي تستخدمها المشاريع الأخرى وسبلاتهم الترويجية وأسعار منتجاتهم وموافقتهم.

4- البيانات والمعلومات الخاصة بالوضع الاقتصادي العام من حيث الإنكماش والارواح وبنياً على هذه المعلومات يتم التنبؤ بالطلب وتقرير حصة المشروع منه.

ثانياً: الطرق أو النماذج الإحصائية:

1- طريقة مد الاتجاهات السابقة:

حيث تفترض هذه الطريقة أن ما حصل في السابق سيستمر في المستقبل وتستخدم هذه الطريقة المتوسطات والارتباط لتوضيح العلاقات الاقتصادية وهذه النماذج البسيطة تفترض عدم تغير أي من المتغيرات في المستقبل.

وتعتبر هذه الطريقة من أسهل الطرق وأبسطها ولكنها تعتبر غير دقيقة لأنها تهمل التغيرات التي قد تحدث على المتغيرات الاقتصادية ويكون لها أثر على الطالب.

2- تحليل السلاسل الزمنية:

تبين هذه الطريقة اتجاهات التغير في الطلب خلال الفترات الزمنية المتتالية ومن ثم إستخدامها للتنبؤ بحجم الطلب خلال الفترات الزمنية اللاحقة وتشمل تغيرات الاتجاه العام والاتجاهات الموسمية والدورية والطارئة.

وتعتبر أهم هذه النماذج طريقة المربعات الصغرى التي تقيس الاتجاه العام من خلال معادلة خط الاتجاه العام:

حيث:

قيمة المتغير المطلوب تقديره = Y_t

رقم السنة ويصل قيم المتغير x خلال السلسلة الزمنية = X_i

ميل خط الاتجاه العام = b

المنح المصلي لثابت = a

الوسط المصلي لـ y = \bar{y}

الوسط المصلي لـ x = \bar{x}

قيم المتغير y خلال السنة = yt

مثال:

أفرض أن لديك البيانات التالية التي تمثل حجم الطلب على إنتاج إحدى المشروعات خلال الفترة الزمنية المحددة.

قرر حجم الطلب على إنتاج هذه الشركة بعد إيجاد معادلة خط الاتجاه العام

لثلاث سنوات تالية، على إعتبار أن سنة الأساس هي سنة 1971

جدول رقم (9)

No year x	Year	Demand y	X.y	X ²
0	1971	150	0	0
1	1972	160	160	1
2	1973	170	340	4
3	1974	180	540	9
4	1975	200	800	16
5	1976	210	1050	25
6	1977	230	1380	36
7	1978	250	1750	49
28		1550	6020	140

خطوات الحل:

- 1- تحديد قيم X بتوزيع السنوك بدءاً من سنة الأساس والتي تحصل الرقم (0)
2- إيجاد الوسط الحسابي لكل من (X, Y) حيث أن:

عدد السنوك = n

مجموع $X = \Sigma X$

الوسط الحسابي لـ $X = \bar{X}$

عدد السنوك = n

مجموع $Y = \Sigma Y$

الوسط الحسابي لـ $Y = \bar{Y}$

3- إيجاد معادلة خط الاتجاه العام

$$b = \frac{\Sigma XY - n\bar{X}\bar{Y}}{\Sigma X^2 - n\bar{X}^2}$$

$$b = \frac{6020 - 8(3.5)(194)}{140 - 8(3.5)^2}$$

$$b = \frac{6020 - 5432}{140 - 98}$$

$$b = \frac{288}{42} = 14$$

$$a = \bar{Y} - b\bar{X}$$

$$a = 194 - 14(3.5)$$

$$a = 194 - 49 = 145$$

❖ معادلة خط الاتجاه العام هي:

$$Y = 145 + 10x$$

التغير للطلب السنوي الثلاث التالية 1979، 1980، 1981

هذه السنوات تحمل الأرقام (8، 9، 10) على التوالي

وبالتالي الطلب المقدر

$$Y_{1979} = y_8 = 145 + 14(8) = 145 + 112 = 257$$

$$Y_{1980} = y_9 = 145 + 14(9) = 145 + 126 = 271$$

$$Y_{1981} = y_{10} = 145 + 14(10) = 145 + 140 = 285$$

ثالثاً: الطرق والنماذج الاقتصادية:

1- طرق الاقتصاد القياسي:

وهي طرق تستخدم الإحصاء والرياضيات في قياس العلاقات بين المتغيرات.

مثال:

إذا كانت معادلة الطلب

$$D = 200 - 10(P)$$

فقر كمية الطلب عند سعر $P = 5$ و $P = 15$ و $P = 10$

$$D_p = 5 = 200 - 10(5)$$

$$200 - 50 = 150$$

$$D_p = 10 = 200 - 10(10)$$

$$200 - 100 = 100$$

$$D_p = 15 = 200 - 10(15)$$

$$200 - 150 = 50$$

نلاحظ أن العامل المستقل هو السعر بينما العامل التابع هو D

ومن الواضح في المثال أعلاه وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة حيث كلما زاد السعر قلت الكمية المطلوبة.

2- طرق الإقتصاد الرياضي:

ويستخدم فيها علم الرياضيات كداه للتعبير عن المتغيرات التي تحكم عمل الفردتين الإقتصادية ومن ضمن هذه النتائج ما يمكن إستخدامه لتحديد قيمة العائد الذي يحقق أعلى إيرادات المشروع.

مثال (1):

$$P = 50 - 2Qx$$

إذا كانت دالة السعر
أوجد الكمية التي تحقق أعلى إيراد ممكن وتأكد من الشرط الكافي

الحل:

$$TR = P \cdot Qx$$

$$TR = (50 - 2Qx) (Qx)$$

$$TR = 50 Qx - 2 Qx^2$$

الشرط الضروري للتقصية أن تكون المشتقة الأولى = 0 = MR =

$$MR = \frac{\Delta TR}{\Delta Q} = 50 - 4Qx$$

$$MR = 0$$

$$50 - 4Qx = 0$$

$$50 = 4Qx$$

$$Qx = 12.5$$

الشرط الكافي للتقصية أن تكون المشتقة الثانية سالبة . نجد المشتقة الأخرى لـ الحدي
أي نجد مشتقة MR =

$$\frac{\Delta^2 TR}{\Delta^2 Qx} = -4$$

بما أن المشتقة الثانية سالبة فإن تحقق الشرط الكافي
والتالي الكمية التي تحقق أقصى ليراد هي 12.5 وطلبه فإذن:

$$TR = 50 (12.5) - 2 (12.5)^2$$

$$TR = 625 - 312.5 = 312.5$$

$$P = 50 - 2 (12.5) = 25$$

مثال (2):

استخدم مرونة في تقدير الطلب والتغير بكمية X المتوقعة.

للجول التالي احسب مرونة الطلب السعرية وابتدئها التغير بكمية X المتوقعة من
كمية الطلب عند تغير السعر من 40 إلى 30

جدول رقم (10)

P	Qd
50	3000
40	3500

الحل:

1- احسب مرونة الطلب السعرية $P1 \cdot \frac{Qd1}{Qd2 - Qd1} \cdot PE$ مرونة الطلب

$$\frac{p2 - p1}{Qd1}$$

$$PE = \frac{50}{3500 - 3000} \cdot \frac{50}{3000}$$

$$40 - 50 \quad 3000$$

$$PE = \frac{500}{-10} \cdot \frac{50}{3000} = \frac{25000}{-30000} = -0.83$$

$$-10 \quad 3000 \quad -30000$$

$$PE = -0.8$$

التغير للكمية المطلوبة عند سعر 30

$$PE = \frac{Qd2 - 3500}{30 - 40} \cdot \frac{40}{3500}$$

-69-

$$-0.8 = \frac{Qd2 - 3500}{3500} \cdot 40$$

$$-0.8 = \frac{40Qd2 - 140000}{-35000}$$

بالتضرب القابلي

$$28000 = 40 Qd2 - 140000$$

$$140.000 + 28000 = 40 Qd2$$

$$168.000 = 40 Qd2$$

$$4200 = Qd2$$

❖ كمية الطلب المتوقعة عند سعر 30 هي 4200 وحدة. لاحظ إنسجامها مع قانون الطلب حيث عندما انخفض السعر تزايدت الكمية المطلوبة.

رابعاً: الطوق والأساليب التوعوية:

1- آراء الوسطاء:

ويشمل الوسطاء تجار الجملة والفرق ورجال البيع المباشر حيث يعتبر هؤلاء مصدراً مهماً للمعلومات المتعلقة بتوعية وكمية الطلب على السلع المعنية.

2- الخبرة الماضية والبيانات التاريخية:

ويتم التقدير على أساسها باستخدام الخبرة الماضية أو ما يتوفر للموسسة من بيانات تاريخية محفوظة في دفاترها السابقة حيث تغطي هذه صورة عن وضع الطلب وتطوراتها.

3- الاستطلاعات والدراسات المقارنة:

حيث يتم هنا الاستفادة من تجارب ومعلومات الشركات التي تعمل في نفس المجال أو نفس الصناعة بحيث تعتمد عليها الموسسة كأساس لإجراء التنبؤات المستقبلية.

4- تحليل دورة حياة السلعة:

ويعد هذا الأملوب جيداً في التيزو بحركة العلب على سلعة ما خلال فترة زمنية محددة حيث أن معظم السلع تمر بثلاث مراحل أساسية هي:

1- طرح السلعة 2- قبول المستهلكين لها 3- تشبع السوق بها.

5- أسلوب دلفي:

ويتم هذا الأملوب على التيزوت الجماعية التي يقمها مجموعة الخبراء بهدف تقليص تأثير الآراء الشخصية على المعلومات التي تقدم للإدارة لاتخاذ القرارات بشأن حجم العلب.

الإستراتيجية وأهداف المشروع

تعريف الإستراتيجية:

هي عملية شاملة تتضمن في جرائها قرارات بشأن الغايات والأهداف والوسائل، حيث تتضمن الأهداف توفير المتطلبات اللازمة في الأمد الطويل أما الغايات فتتعلق مع الأهداف قصيرة الأمد الخاصة بالمشروع.

وظائف الإستراتيجية:

- 1- تقوم الإستراتيجية بالوظائف التالية واللازمة لتحقيق غايات المشروع وأهدافها:
تكوين صورة واضحة أو تصور واضح أو مخطط توجيه أصل للمشاة في المدى الطويل وتتوال الإجابة عن عدد من التساؤلات المهمة المتعلقة بعمل المشروع وإستراتيجيته ويتضمن التساؤلات التالية من نحن؟ ماذا نعمل؟ أين نحن؟ إلى أين نحن ذاهبون؟
- 2- تحريك هذه الرؤيا إلى معايير أداء محددة لأجل تحقيقها، أي صياغة الأهداف الواجب تحقيقها.
- 3- تصميم الإستراتيجية التي تمكن من الوصول إلى النتائج المرجوب فيها والتي تم التخطيط لها مسبقاً.
- 4- تنفيذ الإستراتيجية المختارة بإعطية وكفاءة وتحديد مدى الإستمارة مع ما هو مخطط له وما هو متفق فعلاً.
- 5- تقييم الأداء وإتخاذ الإجراءات الفعلية ضمن المخطط في الأمد الطويل وضمان الغايات وحدود الخبرة وتغيرات البيئة المحيطة.



تعريف الهدف:

الهدف هو الحالة أو الوضع التي ترغب المنشأة في تحقيقه والتي يحدده عادة أعضاء الإدارة قبل البدء بتفيذ العمل.

فوائد تحديد الهدف:

- 1- المساعدة على التنسيق والتخطيط الداخلي للوحدة الإدارية.
- 2- تحديد الهدف يساعد الإدارة العليا على إختيار الوسائل المناسبة لتقييم كفاءة أداء المؤسسة وإدارتها نسبة إلى الأهداف الموضوعة مسبقاً.
- 3- يعتبر الهدف حافزاً للإدارة والمعلمين وتحدياً لهم يحفزهم على تحقيقه.

صفات الهدف الجيد:

- 1- الوضوح والبساطة.
- 2- أن يكون الهدف صالحاً للقياس.
- 3- ضرورة تجنب العمومية في تحديده.

نظريات تحديد أهداف المشروع:

- 1- النظرية الاقتصادية لتقصية الأرباح:

تقرض النظرية الاقتصادية أن المنشأة تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن في الأمد القصير وذلك عن طريق تحليل

MC = Marginal Cost

التكلفة الحدية

MR = Marginal Revenue

الإيراد الحدي

ويتم ذلك عندما يكون صافي الربح أكبر ما يمكن

NP = Net profit

الربح الصافي

TR = Total Revenue

الإيراد الكلي

TC = Total Cost

التكلفة الكلية

-73-

-74-

2- هدف تنظيم القيمة الحالية للمنفعة والإستثمار:

Maximization the present value of investment (Firm)

حيث يتم في هذه الحالة إحتساب القيمة الحالية للإستثمار بالمعادلة التالية:

$$\begin{aligned} An &= \text{القيمة المتوقعة الإستثمار بعد سنة } n \\ A &= \text{مبلغ الإستثمار الأصلي} \\ i &= \text{مسر الفائدة} \\ n &= \text{عدد السنوات} \end{aligned}$$

مثال:

إذا قام شخص بإستثمار مبلغ 10.000 دينار وكان سعر الفائدة 10% احسب قيمة الإستثمار المتوقع بعد مرور خمس سنوات؟

$$A5 = 10.000 (1 + \%10)^5$$

$$A5 = 10.000 + (1.1)^5$$

$$A5 = 16105 \text{ JD}$$

3- طريقة بومول Boumol في تقصية إيرادات المبيعات:

اعتبر بومول إيرادات المبيعات من حيث المستوى والنمو مؤشراً لتقييم أداء الإدارة وخلق نوع من الموقع الإجتماعي المميز للإداري، وفترة المنفعة على الهيمنة على السوق وخلق ظروف الرضا والإستقرار، كما أن البيرك شمول المشاريع التي تنتفع بنمو في إيرادات مبيعاتها مع تحقيق مستوى مرضي من الربح الإقتصادي (وليس تقصية الأرباح) في المدى القصير لحساب تحقيق ربح أعلى في المدى الطويل.

4- النظرية الإدارية لتنظيم النمو لمارتس (Marris) وآخرون
يفترض أصحاب هذه النظرية أن هدف المنفعة هو تقصية النمو في الأمد الطويل وذلك لا بد من الاقتمام بالأرباح لأنها إحدى مصادر التمويل الداخلي وتوفر التفتتات الربحية ويفترض مارس أن المنفعة تهدف إلى

تقسيمه معدلات نمو متوازنة في الطلب و إيرادات المبيعات ومعدل نمو العرض.

لذلك يفترض أن دالة الهدف لديها (1)



معدل النمو

g = growth Rate

g_{Max} = Maximize growth Rate

تقسيمه معدل نمو نشاط المشروع

g_{Mid} = Demand growth

معدل نمو الطلب

$g_{M/S}$ = Supply growth

معدل نمو العرض

كما يفترض ما رس أن:

1- دالة منفعة الإداري تعتمد على ضمان العمل، المركز الاجتماعي، السلامة، الراتب.

2- دالة منفعة المالك تعتمد على المساهمة السوقية، المركز الاجتماعي، الإنتاج، الربح.

وبالتالي:

معدل نمو رأس المال يؤثر في منفعة المالك.

معدل نمو الطلب يؤثر في منفعة الإداري.

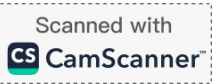
5- نموذج تقسيمه القيمة المضاعفة (النموذج الياباني)

Value Added Maximization - The Japanese Model

يهتم النموذج الياباني بتقسيمه القيمة المضاعفة في كل أنشطة المنشأة المنتجة حيث أن القيمة المضاعفة هي مقدار الزيادة في قيمة المنتج بعد خروجه من المرحلة الإنتاجية.



(1) مدى الطائي، الاقتصاد الإداري، مرجع سابق، ص 2115.



ويؤكد النموذج الياباني على مبدأ الأمد الطويل أولاً ولهذا يركز على النوعية الجيدة للسلعة المنتجة مع تخفيض التكاليف.

الأهداف الإستراتيجية الفعلية للشركات الماصرة:

إضافة إلى هدف تقصية الأرباح أو تدنيه الخسائر والتكاليف يوجد العديد من الأهداف الإستراتيجية للشركات الماصرة وأهمها:

- 1- رفع حصة المشروع من السوق عما هو حالياً ومحاولة الوصول إلى أن تكون المؤسسة قائمة أو مهيمنة في السوق.
- 2- تطوير المنتج بما يتناسب مع متطلبات السوق وتغيير السلع بالاصفات المطلوبة بصورة أسرع من الشركات المنافسة.
- 3- تطوير المشروع الكنتروياً بحيث تزيد نسبة المبيعات عبر الأنترنت.
- 4- الوصول إلى إنتاج أفضل بتكاليف أقل من الشركات المنافسة وبالتالي فرض سعر منافس للسلعة في السوق.
- 5- تحقيق تنوع إنتاجي يتسمم مع متطلبات المستهلكين.
- 6- زيادة خدمات ما قبل وبعد البيع لجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن وكسب حصة أكبر من حصص المنافسين.
- 7- تحقيق قدرات عالية في التسويق والترويج تفوق قدرة المنافسين على ذلك.
- 8- زيادة انتشار علاقتها في التجارية بحيث تلقى قبولاً واسعاً عالمياً إن أمكن ذلك.
- 9- الحصول على وضع متميز في السوق في مجال الإبداع التكنولوجي.
- 10- الحصول على رضا المستهلكين وزيادة هذا الرضا مع الزمن.
- 11- تحقيق مستويات عالية من نمو الإيرادات والمبيعات والأرباح بما يفوق قدرة منافسيها على ذلك.
- 12- تحقيق تلقى مالي وثقفي عالي ويضمن استمراريتها.
- 13- تحقيق نمو متواصل في أسهمها.
- 14- استمرار الزيادة في القيمة المضافة في السوق.



الإنتاج والتوزيع

تعليق الإنتاج

Production Analysis

تعريف الإنتاج Production Definition

الإنتاج هو العملية التي يتم من خلالها خلق المنفعة أو زيادتها عن طريق عمليات تحويلية لعناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم) ومستلزمات الإنتاج الأخرى وتشمل (المواد الأولية، السلع الوسيطة، التكنولوجيا الإنتاجية) الداخلة في العملية الإنتاجية وتحويلها إلى سلع وخدمات نهائية.

عناصر الإنتاج Factors of Production

1- العمل Labor

وهو كل مجهود جسدي أو ذهني يدخل في عملية إنتاجية مقابل نصيب من العملية الإنتاجية يسمى هذا النصيب الأجر (Wage).

2- رأس المال Capital

ويقصد به العناصر التي يتم إنتاجها بواسطة الإنسان من أجل استعمالها في عمليات إنتاجية أخرى ويقسم إلى نوعين:

1- رأس المال الثابت (Fixed Capital)

وهو رأس المال الذي يدخل في العملية الإنتاجية أكثر من مرة وتُصنّف تكاليفه على أساس الإهلاك مثل الآلات، المعدات، السيارات، إيجار المصنع.... الخ.

ب- رأس المال المتغير (Variable Capital)

وهو رأس المال الذي يدخل في العملية الإنتاجية مرة واحدة فقط وينتهي بإنهاء العملية الإنتاجية وتُصنّف تكاليفه كاملة من تكاليف الإنتاج للوحدة الواحدة مثل (المواد الخام، الوقود، الطاقة، الخ)..... الخ).

وهو مرتبط بحجم الإنتاج بزيادة الإنتاج ويقل بتقصائه وتصبح قيمته صفراً إذا توقف المشروع عن الإنتاج.

بينما رأس المال الثابت فقيمته كاملة سواء تم الإنتاج أو توقف للمشروع عن الإنتاج.

ويسمى نصيب رأس المال من العملية الإنتاجية سعر الفائدة (Interest) وذلك لأن تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost) لاستخدام رأس المال هو سعر الفائدة الذي قد يتدفق عليك على الودائع لو يأخذك البنك على القروض.

3- الأرض Land

وهي كل ما يوجد من ممتلكات طبيعية في بلدن الأرض أو على سطحها أو ما يحيط بها من ممتلكات طبيعية مثل (المنابع، المياه، الغابات، الطاقة الشمسية، لاجلر،الخ) ويسمى نصيب الأرض من العملية الإنتاجية الربح (Rent).

4- المُنظَم Entrepreneur

وهو شخص أو مجموعة أشخاص يقوم بالمرح بين عناصر الإنتاج على شكل عملية إنتاجية ويتحمل جميع التكاليف والمخاطر.

ويسمى عاكف عنصر التنظيم من العملية الإنتاجية الربح (Profit).

دالة الإنتاج Production Function

هي العلاقة بين عناصر الإنتاج ومستوى مخرجه من جهة (المخبرات) وكميته الإنتاج من السلع والخبرات من جهة أخرى (المخرجات).



TP - Total Production

إنتاج كلي

F - Function

دالة في

L - Labor

عمال

- | | |
|------------------|---------------|
| K - Capital | رأس المال |
| D - Land | الأرض |
| O - Organization | المنظمة |
| R - Raw Material | المواد الخام |
| T - Technology | الفن الإنتاجي |

حيث تشكل (TP) مخارج العملية الإنتاجية (Out Put) وعناصر الإنتاج (Factors of production) مدخلات العملية الإنتاجية (In Put).

في المدى القصير يعتمد المنتج في زيادة إنتاجه على استخدام العناصر المتغيرة فقط (Variable Factors) وهي العناصر التي تتغير بتغير حجم الإنتاج وتختلف دالة الإنتاج لتأثر تناقص العلة (Law of Diminishing Returns) أو ما يسمى قانون النسيب المتغير ويضرب هذا القانون على أن الإنتاج يزداد بمعدلات متزايدة بزيادة عدد وحدات العنصر المتغير في البداية ثم يصل إلى مستوى معين ثم يبدأ بعد ذلك بالتزايد بمعدلات متناقصة عند زيادة وحدات العنصر المتغير حتى الوصول إلى نقطة الناتج الكلي القموي بعدها يبدأ الناتج بالتناقص مع زيادة العنصر المتغير.

هذا يقودنا إلى مفهومين أساسيين وهما:
1- الناتج المتوسط: وهو عبارة عن متوسط إنتاجية الوحدة الواحدة من وحدات العنصر المتغير (المعمل).



- AP= Average Production الإنتاج المتوسط
- TP = Total Production الإنتاج الكلي
- L = number of labor عدد العمل



2- الناتج الحدي: وهو عبرة عن إنتاجية آخر وحدة أضيفت من وحدات المعسر المتغير (العمل) أي هو مقدار التغير في الناتج الكلي الناتج عن زيادة عدد وحدات العمل بمقدار عامل واحد إضافي.

$$MP = \frac{\Delta TP}{\Delta L} = \frac{TP_2 - TP_1}{L_2 - L_1}$$

الناتج الحدي MP = Marginal Product

التغير في الناتج الكلي ΔTP = Change in Total Product

التغير في عدد العامل ΔL = Change in Labor

وبنمّا القانون تناقص العائد نجد أن الإنتاج يمر بثلاث مراحل هي:

- 1- مرحلة تزايد العائد عندما يزداد الناتج الكلي بمعدل متزايد
- 2- مرحلة تناقص العائد عندما يزداد الناتج الكلي بمعدل متناقص
- 3- مرحلة العائد السالبة عندما يكون الناتج الكلي متناقص.

سلوك المنحنيات الإنتاجية في المراحل الإنتاجية الثلاث:

يختلف سلوك المنحنيات الإنتاجية باختلاف المرحلة الإنتاجية وتوضح هذا

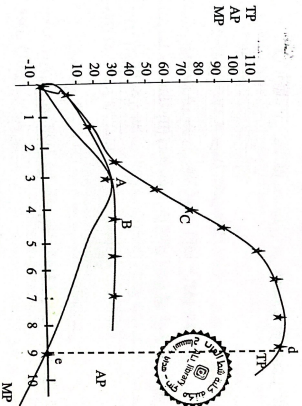
السلوك تفرص المثال التالي:

مثال:

الجدول التالي والشكل التلخيصي له يوضح سلوك المنحنيات المختلفة بتغير عدد وحدات المعسر الإنتاجي المتغير (العمل) في المدى القصير.

جدول رقم (11)

Land D	Labor L	Total Product TP	Average Product AP	Marginal Product MC	Production stage
1	0	0	0	0	مرحلة تربية الفألة Stage 1
1	1	12	12	12	
1	2	30	15	18	
1	3	54	18	24	مرحلة تجميع الفألة Stage 2
1	4	77	18	18	
1	5	87	17.4	15	
1	6	99	16.5	12	مرحلة افناء الفألة Stage 3
1	7	105	15	6	
1	8	108	13.5	3	
1	9	108	12	0	
1	10	105	10.5	-3	



شكل رقم (11)

-81-

1- المرحلة الأولى: مرحلة تزايد النقطة

تبدأ هذه المرحلة من نقطة الأصل وتمتد حتى النقطة التي يتساوى عندها $MP = AP$ الناتج الحدي مع الناتج المتوسط عند النقطة B.

وفي هذه المرحلة يزداد الناتج الحدي حتى يصل إلى أعلى مستوى له عند النقطة (A) والتي تسمى نقطة الإنحطاط ثم بعد ذلك يبدأ بالتناقص.

أما منحنى الناتج المتوسط فيتزايد حتى يصل إلى أعلى مستوى له عند النقطة (B) والتي تمثل نهاية هذه المرحلة.

أما منحنى الناتج الكلي فيزيد بمعدل متزايد حتى يصل إلى النقطة (C) والتي تمثل نقطة (A) ثم يأخذ بالتزايد بمعدل متناقص.

وفي هذه المرحلة يكون الناتج الحدي (MP) أعلى من الناتج المتوسط (AP) وتكون الزيادة الكبيرة في الناتج الحدي والناتج المتوسط (MP و AP) بسبب الزيادة في كفاءة إنتاجية العامل المتغير (المثل).

أما الإنتاج في هذه المرحلة فيكون غير اقتصادي لأن العنصر الثابت (الأرض) غير مستغل بشكل كامل.

2- المرحلة الثانية: مرحلة تناقص النقطة

تبدأ هذه المرحلة من نقطة تساوي $MP = AP$ الناتج الحدي مع الناتج المتوسط عند النقطة (B) وتمتد حتى يصل الناتج الحدي إلى الصفر عند النقطة (e) وبهذه المرحلة يكون كلاً من الناتج الحدي (MP) والناتج المتوسط (AP) متناقصين ولكن يكون الناتج المتوسط أعلى من الناتج الحدي.

أما الناتج الكلي (TPP) فيكون متزايد بمعدل متناقص حتى تصل إلى أعلى مستوى ممكن له عند النقطة (d) والتي تمثل النقطة (e) أي عند وصول الناتج الحدي (MP) إلى الصفر.

وفي هذه المرحلة يكون استخدام العنصر المتغير (العمل) مكافئاً مع استخدام العنصر الثابت (الأرض) والإنتاج في هذه المرحلة إقتصادي نظراً لأن استخدام المتغيرين يتم بشكل متكافئ.

3- المرحلة الثالثة: مرحلة تناقص التلة:

تبدأ من نقطة تساوي الناتج الحدي بالصفر عند النقطة (c) وامتداده السالب وفيها يكون الناتج الكلي متناقص.

والإنتاج في هذه المرحلة غير الاقتصادي لأن العنصر المتغير يعمل بشكل غير كفء مقارنة بالعنصر الثابت وذلك زيادة العنصر المتغير سيؤثر بالإنتاج ويقله.

يعد منحنى الناتج الحدي في المرحلة الثانية مصدراً أساسياً في اشتقاق منحنى الطلب على عناصر الإنتاج خاصة عنصر العمل



DL = Demand of Labour

الطلب على العمل

MPL = Marginal Product of Labour

إنتاجية العمل الحدية

Px = Price of the good x

مسر السلعة X

VMPL = Value of Marginal Product of Labour

قيمة الناتج الحدي للعمل

لما دالة الإنتاج في المدى الطويل لتشمل جميع عناصر الإنتاج كعناصر متغيرة ومن أشهر النوا في هذا المجال

Cobb = Douglas Production Function

دالة كوب (دوجلاس)



TP = Total Production

الناتج الكلي

L = number of Labour

عدد العمال

K = Value of Capital

قيمة رأس المال (الألات)

A = Factors of Technology or skills

عوامل التكنولوجيا والمهارات

X - Elasticity of Labour

مرورية عنصر رأس المال

β - Elasticity of Capital

مرورية عنصر رأس المال



منحنيات الناتج المتساوي Production Isoquants

تستخدم منحنيات الناتج المتساوي لتوضيح توازن المنتج باستخدام مجموعات مختلفة من عنصرى العمل ورأس المال بحيث تمثل كل نقطة على منحنى الناتج المتساوي مزيج مختلف من العنصرين العمل ورأس المال لإنتاج نفس الكمية من الإنتاج.

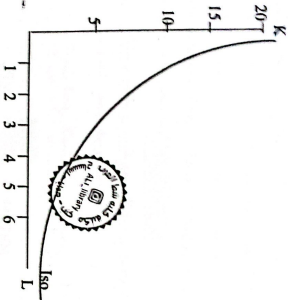
مثال:

الجدول التالي يبين الكميات من العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج 100 وحدة من السلعة X باستخدام العنصرين.

جدول رقم (12)

المنفعة	عدد وحدات العمل L	عدد وحدات رأس المال K	المعدل الحدي للإنتاج التي MRTS
a	1	17	-
b	2	12	-5
c	3	8	-4
d	4	5	-3
e	5	3	-2
f	6	2	-1

برسم هذا الجدول تحصل على منحنى الناتج المتساوي كما في الشكل (12)



خصائص منحنيات الناتج المتساوي:

- 1- منحنيات الناتج المتساوي لا يمكن أن تقاطع لأن كل منها يمثل كمية مختلفة من الناتج باستخدام المتصدين (العمل، رأس المال) تعطى نفس مستوى الإنتاج ولا يمكن أن تتساوى الكميات الأكبر من عناصر الإنتاج المستخدمة في الإنتاج في إعطاء نفس كميات الإنتاج عند نقطة التقاطع.
- 2- تنحدر منحنيات الناتج المتساوي من أعلى إلى أسفل اليمين أي سلبية الميل وذلك يعود إلى أنه يترقب على أحلال وحدة واحدة من أحد المتصدين الإنتاجيين التضحية بحد من وحدات المتصنر الإنتاجي الأخر لتبقى على نفس مستوى الإنتاج.

3- منحنيات الناتج المتساوي محدبة باتجاه الأصل وذلك يعود إلى تناقص

ميل منحنى الناتج المتساوي.

4- المعدل الحدي للأحلال الذي يقي بين المتصدين

Marginal Rate of Technical Substitution - MRTS LK

يقول بويل منحنى الناتج المتساوي وهو يمثل عدد الوحدات التي يفضي بها المنتج من وحدات عنصر رأس المال مقابل زيادة عدد وحدات عنصر العمل بمقدار وحدة واحدة.

وهذا الميل سالب دائماً لأن العلاقة بين العمل ورأس المال علاقة عكسية كلما زدنا عنصر إنتاجي يجب تخفيض العنصر الإنتاجي الآخر.

وهو متناقص باستمرار وذلك يعود لانخفاض إنتاجية العنصر الإنتاجي الحدية كلما زلت وحداته حسب قانون تناقص العلة.

وحسب المعدل الحدي للاحلال التي بين العنصرين (العمل، رأس المال) بالمعادلة التالية:

$$MRTS_{LK} = \frac{\Delta K}{\Delta L} = \frac{-MPL}{MPK}$$

$MRTS_{LK}$ - Marginal Rate of Technical Substitution

المعدل الحدي للاحلال التي بين العنصرين

ΔK - Change in Capital

التغير في عنصر رأس المال

ΔL - Change in Labor

التغير في عنصر العمل

MPL - Marginal Product of Labor

الإنتاجية الحدية لعنصر العمل

MPK - Marginal Product of Capital

الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال

خطة التكلفة المتساوي:

هناك قيود على المنتج تتمثل بالمبلغ المخصص للإنتاج على العنصرين الإنتاجيين (العمل، رأس المال) ويمكن تعريف خط التكلفة المتساوي بأنه • خط

يوضح مختلف المجموعات من تشكيلات عنصرى الإنتاج (K, L) والممكن
تداولها بالميزان المخصص للإنتاج على المنصرون.⁽¹⁾

فإذا كان T هو الميزان المخصص للإنتاج على المنصرون العمل ورأس
المال وكان سعر العمل $w = \text{wage rate}$ وسعر رأس المال $r = \text{Interest rate}$



وعليه فإن أقصى كمية من العمل يمكن توطينها عندما تكون كمية $K=0$

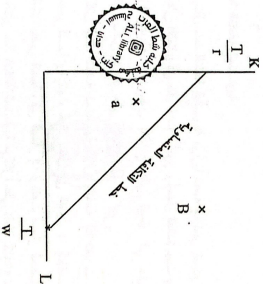
$$L = \frac{T}{w}$$

وعليه فإن

وأقصى كمية من K يمكن توطينها عندما تكون كمية $L=0$ ، وعليه فإن:



ويتمثل هذه النقاط ببقياً كما في الشكل (13) تحصل على خط الكفاءة المتشورية



(1) د. نظام السويح، محمد القزويني، مدخل في علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص (154).

نلاحظ على أي نقطة على خط التكلفة المتساوية يمثل كميات يمكن الحصول عليها من العنصرين (K . L) باستخدام المبلغ المخصص للإنتاج (T) كإسلاً.

وأي نقطة تقع داخل خط التكلفة المتساوية مثل النقطة (a) هي كميات يمكن الحصول عليها من العنصرين (K . L) ولكن بدون إنفاق كامل المبلغ المخصص للإنتاج على الإنتاج (T).

وأي نقطة تقع خارج خط التكلفة المتساوية مثل النقطة (B) لا يمكن إنتاجها لأنه لا يمكن الحصول على كميات العمل ورأس المال المحددة بها لأن المبلغ المخصص للإنتاج على الإنتاج (T) لا يكفي للحصول على هذه الكميات.

$$\text{لأما ميل خط التكلفة المتساوية} = \frac{-T}{L} = \frac{T}{w}$$

حيث تدل الإشارة على العلاقة العكسية بين العنصرين حيث أن زيادة أحد العناصر يكون على حساب التضحية بوحدة من العنصر الآخر.

إنتقال خط التكلفة المتساوية:

1- ينتقل خط التكلفة المتساوية موزباً لنفسه إذا تغير المبلغ المخصص للإنتاج على الإنتاج في ظل ثبات الأجر وأسعار الفائدة حيث ينتقل إلى اليمين إذا زاد المبلغ المخصص للإنتاج وإلى اليسار في حال إنخفاض المبلغ المخصص للإنتاج على الإنتاج (T).

2- وينتقل خط التكلفة المتساوية موزباً لنفسه إذا تغيرت أسعار العنصرين بنفس النسبة والإجهاه حيث ينتقل إلى اليمين إذا إنخفضت الأجر وسر الفائدة بنفس النسبة وإلى اليسار إذا ارتفعت أسعار العنصرين الإرتاجيين.

3- يعتبر خط التكلفة المتساوية موزكناً على نقطة تقاطعه مع محور العنصر K إذا تغير سعر العمل (الأجر) بحيث يستتير إلى الخارج إذا إنخفض

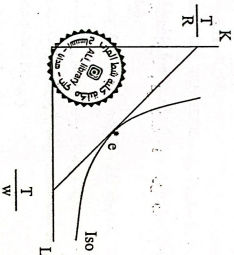
الأجر وإلى الداخل إذا ارتفع الأجر مع ثبات سعر رأس المال وثبات المبلغ المخصص للإنتاج على الإنتاج (11).

4- يعتبر خط التكلفة المتساوية مركزاً على نقطة تقاطعه مع محور عنصر العمل إذا تغير سعر رأس المال (القائدة) بحيث يستدير إلى الخارج إذا إنخفض سعر رأس المال وإلى الداخل إذا ارتفع سعر رأس المال مع ثبات سعر العمل وثبات المبلغ المخصص للإنتاج على الإنتاج (11).

- توازن المنفعة يستخدم منحنيات الناتج المتساوي:

تصل المنفعة إلى وضع التوازن عندما تحصل على أكبر كمية من المتصدين (K,L) لإنتاج أكبر كمية في ظل المبلغ المخصص للإنتاج على الإنتاج وفي ظل أسعار المتصدين الإثنائين وحدث هذا عندما يكون خط التكلفة المتساوية مماساً لأعلى منحنى ناتج متساوي أي عند النقطة (e) كما في الشكل (14)

شكل (14)



- 89 -

ويبحث هنا في ظل تساوي ميل منحنى الناتج المتساوي مع ميل خط التكلفة
المتساوية أي $\Delta K = -w \frac{\Delta L}{r}$

وفي ظل إتقان المبلغ المخصص للإنتاج على الإنتاج (T) كلاً على شراء
للعنصرين الإنتاجيين (KL)

إختيار الموقع الإنتاجي:

يعتبر إختيار الموقع الإنتاجي مهماً في التأثير على تكاليف إقامة المشروع
وإجمالي تكاليف الإنتاج من جهة أخرى، لذلك تهتم المشاريع كثيراً بإختيار الموقع
الجغرافي المناسب للمشروع معتمدين على عدة عوامل أهمها:

- 1- القرب من المواد الخام والمواد الأولية والسلع الوسيطة وذلك بهدف تقليل
تكلفة نقل هذه المواد وفي سبيل الحصول عليها بسهولة.
- 2- القرب من السوق التي يتم بيع الناتج بها وذلك أيضاً في سبيل تقليل تكاليف
النقل والتخزين والقرب من مفضل المعلومات لطلب السوق.
- 3- القرب من الطرق ووسائل النقل.
- 4- القرب من مفضل العمل لتقليل تكلفة الحصول على العمال.
- 5- القرب من الخدمات المختلفة: مثل (الإتصال، البنوك، التأمين، التعليم،
الصحة،... الخ).

6- القرب من مفضل الطاقة لتسهيل عملية الحصول عليها بأقل تكلفة.

كما أن هناك عوامل مساعدة في إختيار الموقع الإنتاجي وهي:

1. ثمن الأرض بحيث تختار المشاريع أراضي رخيصة نسبياً لتقليل التكلفة.
2. وجود الصناعات العكسة للمشروع
3. البيئة المغناطية المناسبة للمشروع.
4. البيئة الإجتماعية والسياسية المستقرة.

5. السياسة الحكومية من حيث الرسوم والضرائب.

إختيار الفن الإنتاجي:

يرتبط إختيار الفن الإنتاجي للمشروع بعدة عوامل أهمها:

- 1- طبيعة السلعة المنتجة.
- 2- طبيعة إنتاج السلعة المنتجة.
- 3- مدى التقدم في الفنون الإنتاجية.

أما الفنون الإنتاجية فتختلف باختلاف نسب المزارع بين العمل ورأس المال فبعضها ما هو مكثف للعمل في حين أن بعضها الآخر مكثف لرأس المال ومنها ما يستخدم نسب متساوية من العنصرين.

أما العوامل التي ترتبط بها عملية إختيار الفن الإنتاجي فتتمثل:

- 1- مستوى التشغيل الذي يمكن تحقيقه (تشغيل العمل).
- 2- مستوى الأجر ومدى إرتفاعها.
- 3- الطلب على رأس المال واللقد الأجنبي.
- 4- مستوى الإنتاج.
- 5- إمكانيات تمو المشروع.
- 6- مدى الندرة والوفرة النسبية لعناصر الإنتاج المختلفة.



تحليل تكاليف الإنتاج

Costs of Production Analysis

طبيعة التكاليف Costs

يرتبط الإنتاج بالتكلفة فحجم الإنتاج يعتمد على التكاليف الإنتاج والعوامل الإنتاجية المتعلقة بعرض تلك السلعة.

وتتخذ تكاليف الإنتاج أكثر من شكل تتمثل فيما يلي:

1- التكاليف المحاسبية Accounting Costs

وتعرف التكاليف المحاسبية بأنها جميع المبالغ التي تدفعها المنشأة في سبيل إنتاج كمية من السلع أو الخدمات وهي المبالغ المدفوعة فعلياً والتي ترد في القاتر المحاسبية للمشروع بموجب القوائم والرسومات.

2- التكاليف الاقتصادية Economic Costs

تشمل التكاليف الاقتصادية جميع المبالغ التي كان يجب أن تدفع للقائم بالعملية الإنتاجية سواء تم دفع هذه المبالغ فعلاً أو لم يتم دفعها.

وتقسم التكاليف الاقتصادية إلى نوعين:

1. التكاليف الظاهرة (المتطورة) (Explicit Costs)

وتشمل إجمالي إنفاق المشروع على الموارد (المحلات) ومن الأمثلة عليها المرداد الخام، إهلاك رأس المال، المصاريف الجارية، الأجر، الوثائق... الخ.

- 92 -

وهذه التكاليف تدفعها المنشأة بموجب وصلات وترد في الدفاتر وتشبه التكاليف الصريحة وهي المنفعة فعلاً.

2- التكاليف الضمنية (غير منظورة) Implicit Costs

وتمثل الإلتاق اللقي المقر على عناصر الإنتاج المملوكة لأصحاب المنشأة، مثل أجرة المبنى المملوك لأصحاب المشروع، أو راتب صاحب المشروع والسيارات المملوكة للمنشأة وغيرها ويتم تقدير هذه التكاليف على أساس تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Costs) بحيث يتم النظر إليها باعتبار أنه تم التضحية بأفضل فرصة مماثلة متاحة لها في السوق.

3- التكاليف الإقتصادية Social Costs

تشمل هذه التكاليف ما يتحمله المجتمع نتيجة عملية الإنتاج وتشمل الطرث الذي يحصل نتيجة قيام المشروعات بأعمالها الإنتاجية، وتشمل الإزدحام، والضجة التي تحدث نتيجة قيام المشروعات وغيرها من الأمور التي تنعكس آثارها على المجتمع ككل.

تنبأ لهذا الإختلاف بين التكاليف المحاسبية والتكاليف الإقتصادية يختلف مفهوم الربح بالمفهوم المحاسبي عنه بالمفهوم الإقتصادي.

ويمكن التميز بين ثلاثة أنواع من الربح:

1. الربح المحاسبي Accounting Profit:

يمثل الربح المحاسبي الفرق بين الأيراد الكلي للإنتاج والتكاليف المنظورة (المحاسبية) الواردة في دفاتر المشروع والتي تم دفعها فعلياً:

الربح المحاسبي = الأيراد الكلي - التكاليف المحاسبية (المنظورة)

2. الربح الاقتصادي Economic Profit:

يمثل الربح الاقتصادي الفرق بين الإيراد الكلي للإنتاج والتكاليف الاقتصادية (التكاليف الكلية) وتشمل التكاليف المحاسبية المنظورة الواردة في فئات المشروع إضافة إلى التكاليف الضمنية المقدرة لأصحاب المشروع.

الربح الاقتصادي = الإيراد الكلي - التكاليف الكلية (المريحة والضمنية)

ولذا نلاحظ أن الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي.

3. الربح العادي Normal Profit:

هو مكافأة عنصر التنظيم ونصيبه من العملية الإنتاجية وحسب ضمن التكاليف الكلية للإنتاج.

وكما أوضحنا سابقاً تصب التكاليف على أسس كثافة الفرصة البديلة Opportunity Costs فليستخدم المورد الاقتصادية في إنتاج سلعة يترتب عليه التضحية بإنتاج كميات من السلع الأخرى ولكي تضمن المنشأة الحصول على هذه الموارد يتوجب عليها دفع أثماناً لها توازي ما يمكن أن تحصل عليه في أفضل مجالات استثماراتها البديلة.

تكاليف الإنتاج في المدى القصير Short Run Production Costs

يوجد عدة أنواع من التكاليف في المدى القصير تشمل مايلي:

1- التكاليف الثابتة (FC) Fixed Costs:

وتشمل جميع التكاليف التي تبقى المرسمة أو المشروع على عناصر الإنتاج الثابتة المستخدمة في الإنتاج وتحملها المنشأة بالكامل سواء أفتحت كمية كبيرة أو قليلة أو لم تنتج وبالتالي هي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج ولذلك فهي ثابتة عند جميع مستويات الإنتاج المختلفة ومن الأمثلة عليها

إيجار المصنع، سعر الفائدة على القروض، الضرائب على ممتلكات المصنع، أرباح مكلف المشروع، الألات.....الخ).

2- التكاليف المتغيرة Variable Costs (VC):

تمثل التكاليف المتغيرة إنفاق المشروع على عناصر الإنتاج المتغيرة وهي مرتبطة بحجم الإنتاج تزيد كلما زاد الإنتاج وتتناقص كلما إنخفض الإنتاج. وتزول نهائياً عند التوقف عن الإنتاج أي أنها دالة طرديه في حجم الإنتاج. ومن الأمثلة عليها أجور العمال، أرباح المراء الأثرية، أرباح القود، مصاريف الماء والكهرباء وغيرها من التكاليف المرتبطة بالإنتاج.....الخ.

3- التكاليف الكلية Total Costs (TC)

وهي مجموع التكاليف التي تتحملها المنشأة في سبيل إنتاج كمية معينة من الإنتاج وبالتالي هي تتألف من التكاليف الثابتة إضافة إلى التكاليف المتغيرة.

TC - Total Costs	التكاليف الكلية
FC - Fixed Costs	التكاليف الثابتة
VC - Variable Costs	التكاليف المتغيرة

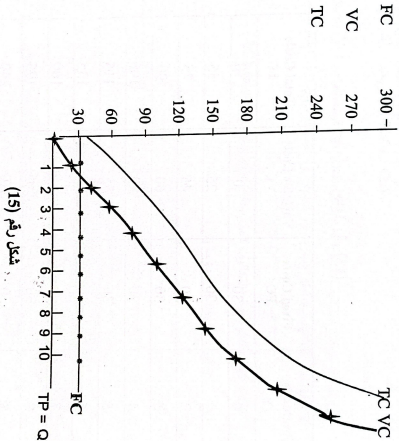
أي أن التكاليف الكلية تزيد عن التكاليف المتغيرة بمقدار التكاليف الثابتة ولهذا عندما يكون الإنتاج مسلوياً للمصن تكون التكاليف الكلية مساوية للتكاليف الثابتة (FC)

- 95 -

مثال:
الجول التالي يمتل التكاليف التي يتحملها المشروع، والرسم البياني التالي له يمتل التمثيل البياني لهذه التكاليف الكلية.

جول رقم (13)

Total Production Q	Fixed Costs FC	Variable Costs VC	Total Costs TC
0	30	0	30
1	30	25	55
2	30	45	75
3	30	60	90
4	30	70	100
5	30	85	115
6	30	105	135
7	30	130	160
8	30	165	195
9	30	210	240
10	30	265	295



من الجدول والرسم نلاحظ ما يلي:

- 1- منحنى التكاليف الثابتة خط مستقيم وذلك لأن التكاليف الثابتة لا تتغير بتغير حجم الإنتاج وبالتالي تأخذ نفس القيمة عند جميع مستويات الإنتاج.
- 2- منحنى التكاليف المتغيرة يبدأ من الصفر عندما يكون الإنتاج مساوياً للصفر ويزيد بتزايد الإنتاج حيث يزداد بمعدل متناقص في البداية حيث تكون العوامل المتغيرة تعمل بكفاءة عالية تبعاً لقانون تناقص العائد ثم بعد ذلك تبدأ بالزيادة

بمعدل متزايد وذلك عندما تقل كفاءة العنصر المتغير وقد يأخذ بعد ذلك شكلاً قريباً من الخط الرأسي معبراً عن زيادة الكلفة دون زيادة كمية الإنتاج وهذا في مرحلة النفاذ السلبية التي تصبح فيها كفاءة العنصر المتغير سالبة الإنتاجية السلبية.

3- يأخذ منحنى التكاليف الكلية نفس شكل منحنى التكاليف المتغيرة إلا أنه يبدأ من نقطة التكاليف الثابتة وليس من الصفر ولذلك فهو يقع فوق مستوى منحنى التكاليف المتغيرة عن جميع مستويات الإنتاج.

كثافة الوحدة الواحدة (التكاليف المتوسطة) (AC) Average Costs
تشمل تكاليف الوحدة الواحدة ما يلي:

1. متوسط التكلفة الثابتة الواحدة (AFC) Average Fixed Cost
وهو يعطى نصيب الوحدة الواحدة من التكاليف الثابتة، وهو يتناقص مع زيادة الإنتاج لأن المبلغ الثابت يوزع على عدد أكبر من الوحدات.

2. متوسط التكاليف المتغيرة (AVC) Average Variable Costs
هو عبارة عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف المتغيرة ويستخرج بقسمة التكاليف المتغيرة على عدد الوحدات المنتجة.

وتختلف العلاقة بين متوسط التكلفة المتغيرة وكمية الإنتاج باختلاف المرحلة الإنتاجية التي يمر بها الإنتاج.

1- مرحلة تزايد التكلفة:

في هذه المرحلة تزايد كمية الإنتاج بشكل متزايد نتيجة ارتفاع كفاءة
العنصر المتغير وبالتالي التكلفة المتغيرة تزايد بسبب متناقصه مما يؤدي
إلى تناقص متوسط التكاليف المتغيرة أي إنحدار منحنى التكلفة المتوسطة
المتغيرة إلى أسفل اليمين.

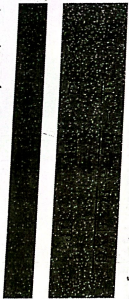
2- مرحلة تناقص التكلفة:

في هذه المرحلة تزايد كمية الإنتاج بشكل متناقص لأن كفاءة العنصر
المتغير تكون أقل من سابقها ولهذا تزايد متوسط التكاليف المتغيرة مع
تزايد حجم الإنتاج بسبب انخفاض إنتاجية العنصر المتغير الحدية مما يرفع
التكاليف المتغيرة ولهذا تافخ شكل طردني أي تتجه من أسفل إلى أعلى
اليمين.

ولهذا يأخذ منحنى التكاليف المتغيرة المتوسطة (AVC) شكل الحرف U

3. متوسط التكاليف الكلية (ATC) Average Total Costs

وهو عبارة عن لمسيب الوحدة المنتجة من التكاليف الكلية وتحصل عليه بقسمة
التكاليف الكلية على عدد الوحدات المنتجة



أما شكل منحنى التكاليف المتوسطة فأخذ شكل منحنى التكلفة المتوسطة
المتغيرة إلا أنه يزداد عنه بمقدار التكلفة الثابتة المتوسطة على شكل ارتفاع
رأسى يعادل التكلفة الثابتة المتوسطة.

4. التكلفة الحدية (MC) Marginal Costs

وهي عبارة عن مقدار التغير في التكاليف الكلية الناتج عن تغير كمية الإنتاج بمقدار وحدة إضافية واحدة

أي أنها تكلفة الوحدة الأخيرة التي تم إنتاجها.

ويمكن إحصاء قيمتها بقسمة التغير في التكلفة الكلية على التغير في كمية الإنتاج

كما يمكن إحصائها من التكاليف المتغيرة لأن التغير في التكاليف الكلية الناتج من تغير التكلفة المتغيرة فقط



وتكون شكل منحنى التكلفة الحدية منحرفاً من أعلى إلى أسفل اليمين مع زيادة الإنتاج في البداية عندما تكون إنتاجية العنصر المتغير عالية ثم بعد ذلك يانع بالترتيب معبراً عن تناقص كفاءة العنصر المتغير مع زيادة الإنتاج.

ويقطع منحنى التكلفة الحدية منحنيتي التكلفة المتوسطة المتغيرة (AVC) والكلفة (ATC) عند أدنى مستوى اكل منهما.

مثال:
للجدول السابق نوجد التكاليف المتوسطة والحدية والشكل التابع لها يصف التمثيل البياني لها.



جدول رقم (14)

TP - Q	FC	VC	TC	AFC	AVC	ATC	MC
0	30	0	30	∞	∞	∞	-
1	30	25	55	30	25	55	25
2	30	45	75	15	22.5	37.5	20
3	30	60	90	10	20	30	15
4	30	70	100	7.5	17.5	25	10
5	30	85	115	6	17	23	15
6	30	105	135	5	17.5	22.5	20
7	30	130	160	4.3	18.8	22.8	25
8	30	165	195	3.8	20.6	24.4	35
9	30	210	240	3.3	23.3	26.6	45
10	30	265	295	3	26.5	29.5	55

TP - Total Product

Q - الإنتاج الكلي

FC - Fixed Cost

التكاليف الثابتة

VC - Variable Cost

التكاليف المتغيرة

TC - Total Cost

التكاليف الكلية

AFC - Average Fixed Cost

متوسط التكاليف الثابتة

AVC - Average Variable Cost

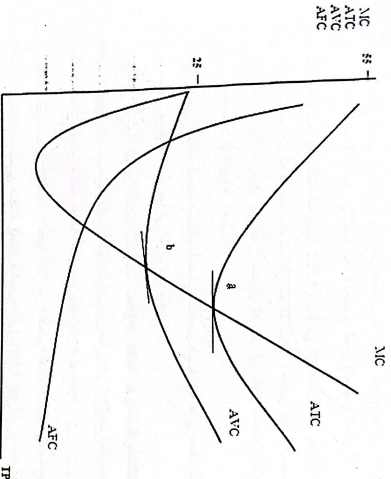
متوسط التكاليف المتغيرة

ATC - Average Total Cost

متوسط التكاليف الكلية

MC - Marginal Cost

التكاليف الحدية



شكل (16)

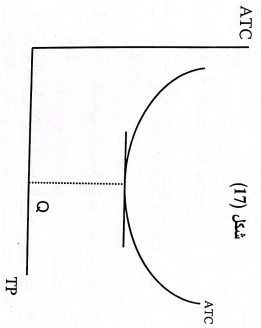
نلاحظ من الجدول والرسم ما يلي:

- 1- منحنى متوسط التكلفة التامة (AFC) ينحدر من أعلى إلى أسفل اليمين ويوجد ذلك إلى انخفاض متوسط التكلفة التامة للوحدة الواحدة بزيادة الإنتاج.

- / 0 2 -

1+4-

- 2- منحنى متوسط التكاليف المتغيرة (AVC) ينحدر من أعلى إلى أسفل مع زيادة الإنتاج حتى يصل إلى أدنى مستوى له ثم بعد ذلك يعود إلى التزايد ويعود تلك لانخفاض الإنتاجية الحدية لتنصهر العمل (المحصن المتغير).
 - 3- منحنى متوسط التكاليف الكلية (ATC) يبدأ في الإنخفاض حتى يصل إلى أدنى مستوى له ثم بعد ذلك يبدأ في التزايد بسبب إنخفاض كفاءة العنصر المتغير ولكنه يصل إلى أدنى مستوى له بعد أن يكون منحنى التكاليف المتوسطة المتغيرة قد وصل له.
 - 4- منحنى التكاليف الحدية (MC) يأخذ في التناقص في البداية حتى يصل إلى أدنى مستوى له ثم يبدأ في التزايد بعد ذلك.
 - 5- في مرحلة تناقص التكاليف المتوسطة المتغيرة والتكليف يكون منحنى التكاليف الحدية أقل منها ولهذا يقع أسفلها، أما في مرحلة تزايد التكاليف المتوسطة فيكون منحنى التكاليف الحدية أعلى منها ولهذا يقع فوق منها.
 - 6- يقطع منحنى التكاليف الحدية كلاً من منحنى التكاليف الكلية المتوسطة (ATC) ومنحنى التكاليف المتغيرة المتوسطة (AVC) عند أدنى نقطة لكل منهما.
- العامل الأهم للإنتاج:**
- المستوى الذي يعد المستوى الأمثل للإنتاج والذي يسمى المنتج إلى الوصول إليه في المدى القصير هو ذلك المستوى الذي يصل إليه متوسط التكاليف الكلية إلى أدنى مستوى له.
- وهذا المستوى من الإنتاج ليس بالضرورة الإنتاج الذي يحقق أقصى ربح ممكن لأن الربح مرتبط بتوقعات الإيرادات وأهداف التنمية الأخرى من حيث الإستقرار والإستمرارية إضافة إلى تخفيض التكاليف.

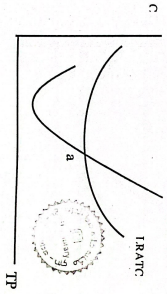


شكل (17)

تكاليف الإنتاج في المدى الطويل Long Run Production Costs

تعد جميع عناصر الإنتاج في المدى الطويل عناصر متغيرة ويمكن تحديد الحجم الأمثل للإنتاج في المدى الطويل بنقطة تقاطع منحنى التكلفة المتوسطة الكلية في المدى الطويل مع منحنى التكلفة الحدية في المدى الطويل.

حيث يساوي كل من هذه المنحنيات نفس سلوكة في المدى القصير ويحدث هذا التقاطع عند أي مستوى لمنحنى التكلفة المتوسطة الكلية في المدى القصير عند النقطة (a) ويعود ميوط متوسط التكلفة الكلية في المدى الطويل إلى وفورات الحجم الكبير.



شكل (18)

وفورات الحجم الكبير:

1. الوفورات الداخلية Internal Economies

وتعود هذه الوفورات إلى المنفعة ذاتها وتشمل ما يلي:

- 1- الوفورات الفنية:
 - 1- استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة مما يزيد كمية الإنتاج بكتابة أقل.
 - 2- ربط المراحل الإنتاجية ببعضها البعض في مكان واحد مما يقلل من تكلفة الإنتاج وتقليل الفاقد من العناصر الإنتاجية.
 - 3- الاستفادة من بقايا المخرجات الإنتاجية وحين إستغلالها.
 - 4- الاستفادة من تقسيم العمل والتخصص.
- ب- الوفورات التجريبية:
 - 1- وفورات في شراء المواد الأولية لأن شراء كميات كبيرة يحصل للمشروع خصم على شراء مما يقلل التكلفة.
 - 2- وفورات في تكاليف الشحن.
 - 3- وفورات في العمالة والإعلان.
 - 4- وفورات في وسطاء البيع ورجال البيع.
- ت- الوفورات المالية:
 - 1- إمكانية الحصول على أموال الإقتراض من مصادر مختلفة وبسهولة وبمبالغ عالية تكفي التمويل المشروع.

2- تتوفر مصادر تمويل كثيرة ومختلفة لدى المشاريع الكبيرة مثل إصدار الأسهم والسندات.

ت-الوفورات الإدارية:

1- إمكانية استغلال النخبة المميزة من الحراء والموظفين.

2- إمكانية التغلب على الظروف الطارئة مثل تصريف المنتجات وإيجاد مصادر جديدة للمواد الأولية....الخ.

2. الوفورات الخارجية External Economies

وهذه الوفورات تشترك فيها جميع المشروعات في الصناعة الواحدة وتشمل:

1- الوفورات الفنية:

وتشمل الإشتراك في الأبحاث العلمية وتطوير أساليب الإنتاج

2- وفورات التركز:

حيث يتم الاستفادة من قيام المشروعات في منطقة صناعية واحدة في توفير كثافة النقل والحصول على خدمات المرافق الصناعية والخدمة العامة الإجتماعية وغيرها من الخدمات التي تساهم في تخفيض التكاليف.

3- وفورات تجزئة العمليات:

حيث يتم الاستفادة من تجزئة العمليات خاصة في الصناعات المعقدة لبعضها البعض مثل صناعة السيارات والإطارات مثلا.

3. الوفورات المالية:

1- الوفورات المالية الداخلية وتشمل:

1- عدم إمكانية التوسع في عنصر التنظيم.

- 2- وممول تقسيم العمل إلى أقصي حد له.
- ب- الوفرات السلبية للخارجية وتشمل:
- 1- زيادة الطلب على الأيدي العاملة مما يرفع الأجر نتيجة التزامن في الطلب على العمل لمختلف الصناعات.
- 2- ارتفاع أسعار المواد الأولية نتيجة زيادة الطلب عليها.

السلوك السعودي للمنشأة

أليات واستراتيجيات التنافس التسويقي:

هناك عدة طرق للتنافس التسويقي بين المنشآت حيث تقوم كل منشأة بواحد أو أكثر من هذه الأساليب تبين وضعها في السوق وكسب حصة جديدة منه وأهم هذه الأليات ما يلي:

1- السعر:

يعد السعر من أهم الأليات التي تلجأ إليها المنشآت في خيلزات التنافس خاصة في مجال السلع المتشابهة أو المتقاربة حيث أن تخفيض سعر السلعة سيؤدي إلى توجه المستهلكين إليها وبالتالي كسب حصة جديدة من السوق.

2- تخفيض التكاليف:

تلجأ بعض المنشآت الإنتاجية إلى تخفيض تكاليف إنتاجها مع المحافظة على مستوى الجودة وذلك باستخدام وسائل وأساليب إنتاجية وإدارية حديثة تعمل على ذلك أو من خلال زيادة فاعلية مورادها أو تحقيق الوفورات الاقتصادية. مما يزيد من قدرتها التنافسية مقابل المشروعات الأخرى في السوق.

3- تمييز السلعة أو الخدمة:

ويمكن تمييز السلعة بمواصفات جديدة مرغوبة لدى المستهلكين سواء كان في الشكل أو المضمون مما يضمن السرعة والملائمة الاستخدام أو الراحة عند الاستخدام مما يجعل إقبال المستهلك على المنتج أكبر وبالتالي كسب حصة أكبر من السوق.

4- التوعية والجودة والمثالية:
تلجا الكثير من الشركات إلى كسب حصتها من السوق عن طريق
الافتخام الكبير بجودة السلعة المنتجة وكسب اسم في السوق مثل الماركات العالمية
التي بنت سمعتها بناءً على جودة منتجها.

5- تنوع الإنتاج:

وذلك من خلال إنتاج وعرض أنواع متعددة من السلع مما يوفر على
المستهلك الوقت في البحث عن سلعة أخرى مما يجنبه إلى هذه المشتات حيث يوجد
كل ما يريد.

كذلك جذب فئات مختلفة من المستهلكين بسبب تنوع المعروض من السلع
والخدمات.

6- الخدمات السابقة واللاحقة للبيع:

تشكل الخدمات ما قبل البيع وبعده حافزاً لدى المستهلك للتعامل مع المنتجات
فتلاً خدمة التوصيل المجاني، أو الضمانة تعتبر عاملاً مهماً لكسب المستهلك
وزيادة حصة المشروع من السوق.

السياسة السعرية:

تعرف السياسة السعرية بأنها مجموعة الإجراءات التي يجب على
المشروع اتباعها للتأثير على سعر السلعة⁽¹⁾.

أهمية السياسة السعرية:

للاستمرار دور كبير في أي مشروع ولكن أهمية الاستمرار في تحديد حجم
الإيرادات لذلك المشروع حيث أن الإيراد: [REDACTED]

(1) د. طارق الحاج، د. بلخمس، الأقتصاد الإداري، ص 179، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1،
2000، ص 179.

TR= Total Revenue
الإيراد الكلي
Q = Quantity
الكمية
P = Price
السعر

وبالتالي ارتفاع الأسعار يعني زيادة إيرادات المشروع والعكس صحيح وذلك في ظل القروض ثبّت العوامل الأخرى.

كما أن ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المشروع وبالتالي التأثير على أرباح ذلك المشروع.

ويمكن تلخيص أهمية الأسعار بالنسبة لأي مشروع بما يلي:

- 1- أن الأسعار هي الموجه الأساسي لإستخدام الموارد الاقتصادية حيث يتم توجيه الموارد إلى المجالات التي تحقق أعلى أرباح وذلك بالاعتماد على أسعار المنتجات وأسعار الموارد الاقتصادية والتي تشكل تكاليف الإنتاج.
- 2- أن الأسعار تحدد كفاءة الإنتاج حيث يتم استخدام الثمن الإنتاجي الذي يشكل كافة نسبة أقل فمثلاً في الدول التي يكثر عدد سكانها يكون الاعتماد على الأيدي العاملة لديها رخيصة نسبياً في حين تعتمد الدول النامية برأس المال قنأ إنتاجياً مكثفاً لرأس المال.
- 3- إن الأسعار تحدد طرق توزيع الناتج من خلال تحديدها للأثمان ودخول عناصر الإنتاج الداخلة في العملية الإنتاجية فإذا كانت الأجر مرتفعة يكون توزيع الناتج لصالح عنصر العمل أما إذا كان الربح مرتفع فكون لصالح عنصر الأرض مثلاً.
- 4- إن الأسعار تحدد كميات السلع والخدمات التي يستطيع الأفراد الحصول عليها تبعاً لدخلهم.
- 5- في الأنظمة الحرة تعتبر الأسعار أداة من أدوات التخطيط للدولة وليست فقط موجهها للاقتصاد.

وظائف الأسعار:

يمكن تقسيم وظائف الأسعار إلى جزئين حسب نطاق عملها:

أ- وظائف الأسعار بالنسبة للاقتصاد ككل:

1- الأسعار أداة محاسبية لحساب قيمة السلع والخدمات يتم من خلالها تحديد قيمة

كل سلعة أو خدمة مقارنة بأخرى.

2- الأسعار أداة للتبادل بين المشروعات الإنتاجية والأفراد والجهات الأخرى في المجتمع.

3- الأسعار أداة لقياس قيمة مستزمات وعناصر الإنتاج اللازمة للمشروع الإنتاجي ليقوم بعملية الإنتاج.

4- الأسعار أداة محاسبية لتسوية عمليات التبادل بين المشروعات.

5- الأسعار أداة لحساب قيمة الفائض الاقتصادي (الربح).

$$\begin{aligned} TR &= \text{Total Revenue} \\ TC &= \text{Total Costs} \end{aligned}$$

6- تعتبر الأسعار وسيلة لمعرفة القيمة الاجتماعية للموارد الاقتصادية والتي تعتبر أساساً لمعرفة القيمة الاقتصادية للمورد الإنتاجي وذلك بناءً على اللجوء النسبية للمورد الاقتصادي وأهميته النسبية.

فالمرود الإنتاجي القادر نسبياً تكون أهميته النسبية عالية ويكون سعره مرتفع نسبياً. فالمرود الأيسر وسيلة لإعادة توزيع الدخل وبالتالي تحديد مستويات المعيشة وتعتبر الأسعار وسيلة للاحتلال وبالتالي تحديد مستويات الاستهلاك.

8- تستخدم الأسعار لتحقيق التوازن بين الطلب والعرض والخص من فائض الطلب وفائض العرض في السوق.

9- يتم استخدام الأسعار كإداة توجيهية لتوجيه الموارد نحو الاستخدامات المرغوبة في الاقتصاد والابتعاد عن المجالات غير المرغوبة.

ب- وظائف الأسعار بالنسبة للمشروع الاقتصادي.

1- الأسعار أداة حساب هامة يمكن المشروعات من حساب تكاليف إنتاجها ونشاطاتها وليرداتها وبالتالي حساب قيمة أرباحها.

2- تستخدم الأسعار كأداة في قياس كفاءة المشروعات حيث يتم تقييم أداء المشروع من خلال ارتفاع الإيرادات وانخفاض التكاليف وهي تعتمد أساساً على الأسعار.

3- تستخدم الأسعار كأداة في لرقابة على عمل المشروعات وكتشاف الأخطاء والاحترافات عن المعايير الموضوعة بهدف تأديتها وتحسين أداء المشروع.

4- تستخدم الأسعار كأداة لتحسين نوعية المنتجات حيث تزيد الأسعار مع زيادة جودة السلع وترتفعض باحتمالها.

العوامل المؤثرة على السياسة السعرية للمشروعات:

1- عدد المشروعات التي تعمل في السوق والحجم النسبي لإنتاجها حيث تزداد قدرة المشروع على التأثير في سعر السلعة كلما قل عدد المشروعات الإنتاجية وزادت حصة ذلك المشروع من السوق.

2- طبيعة السلعة أو الخدمة التي ينتجها المشروع ومدى مرونة الطلب عليها ومدى وجود بدائل جيدة لهذه السلعة حيث يقوم المشروع عادة بتحديد سعر أعلى للسلعة غير المرنة وسعراً منخفضاً نسبياً للسلع المرنة.

3- حالة النشاط الاقتصادي حيث ترتبط الأسعار بالوضع الاقتصادي فتكون مرتفعة في حالات الانتعاش الاقتصادي بسبب ارتفاع مستوى المعيشة وتكون منخفضة في حالات الركود.

4- درجة تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية من حيث تحديدها للأسعار أو من خلال فرض الضرائب الاستهلاكية والإنتاجية أو من خلال مستوى الإنتاج الحكومي والرؤه على مستوى المعيشة والإنتاج كذلك من خلال سياساتها النقدية والمالية.

- 5- طبيعة النشاطات التسويقية التي تمارسها المشروعات الإنتاجية من حيث الدعاية والإعلان وخدمات البيع. كذلك الموقع الجغرافي للمشروع ومدى قربيه أو بعده عن السوق.
- 6- علاقات المشروع بالعالم الخارجي من حيث الاستيراد والتصدير والقدرة على المنافسة الخارجية ونطاق السلامة.
- 7- إمكانيات المشروع المالية والإدارية والقنية والتي لها علاقة كبيرة بتكاليف الإنتاج وبالتالي تحديد سعر منافس للمنتج.
- 8- العوامل الأخرى ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية وتغيراتها وعدم استقرار السوق وتشمل العادات والتقاليد وتركيبه السكان والتطور التقني والاجتماعي إضافة إلى النظام الاقتصادي السائد.

طبيعة السياسة السعرية:

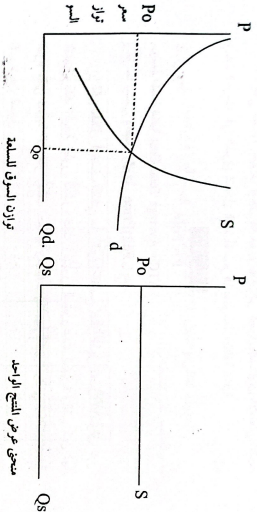
تختلف طبيعة السياسة السعرية للمشروعات باختلاف الأسواق التي تعمل بها. وقد بينت النظرية الاقتصادية على أساس افتراض وجود سوق منافسة تامة وهذا الافتراض يبعد عن الصحة حيث أن هذا السوق مثالي لا يوجد بكثرة في الحياة العملية.

وذلك لا بد من التعرض للسياسة السعرية في مختلف الأسواق.

أولاً: التسعير في سوق المنافسة التامة Marginal Cost Pricing

تعتبر المنفعة في هذا السوق أخذة للسعر حيث يتحدد السعر بتقاطع العرض والطلب ويسود مسد التوازن في هذا السوق فإن المنفعة تتقلل هذا السعر لأنها لا تستطيع التأثير على هذا السعر بسبب وجود عدد كبير جداً من المنتجين وسبب خفاس السلعة المنتجة في هذا السوق وتكون حصة المنتج الواحد صغيرة جداً.

لذلك فإن سعر السلعة يتحدد من خلال تفاعل الطالب والمريض كما في الشكل (21) بينما يواجه المنتج الواحد عرض لا نهائي المرونة السعر فيه ثابت كما في الشكل (22)



شکل (21)

شکل (22)

لذلك أن المنتج في هذا السوق لا يبيع أي سلعة سعرية وذلك يحدد مسره

على أساس الكلفة الحدية وتسمى Marginal cost Pricing

- سعر $P = \text{Price}$
- تكلفة لحدية $MC = \text{Marginal Cost}$
- الإيراد لحدية $MR = \text{Marginal revenue}$

حيث أنه إذا أريد المنتج رفع سعر سلعته فوق هذا المستوى فإنه سوف يخسر جزء من حصته في السوق وذلك لأن المستهلك سيتجه إلى غيره من المنتجين.

وإذا أريد خفض سعره فإن الكمية التي ينتجها قليلة مقارنة بالسوق وذلك لأن تؤثر على سعر السوق وذلك فهو يقل بالسعر المسلك والذي يكون عادة مساوياً للكثافة الحبية.

وفي المدى الطويل يدخل متحتون جدد إلى السوق فتتخفص الأسعار نتيجة زيادة العرض في السوق فتعامل المنشأة سعرها بمتوسط الكثافة الكلية.

السعر $P = \text{Price}$

متوسط الكثافة الكلية $ATC = \text{Average Total Cost}$

وهو ما يسمى بالسعر العادل Fair Price

لكن خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهر تحليل الأسواق غير التامة. وذلك نتيجة تطور المشروعات وظهور المشروعات الكبيرة والتي كان لها قدرة على تحديد الأسعار بسبب حجمها وكميات إنتاجها الكبيرة والتي شكلت حصة كبيرة من السوق.

ثانياً: التسعير في ظل الاحتكار التام Monopoly Pricing

في سوق الاحتكار التام يوجد منتج واحد ويحكر إنتاج السلعة وهذه السلعة لا تباع كالمثل لها.

لذلك يسود سعر واحد فقط يحدده المحكر تبعاً لظروف الطلب ومرورته وتكاليف الإنتاج ولكن يستطيع المحكر أن يتحكم إما بالسعر أو كمية البيع من الإنتاج بحيث إذا أريد بيع كميات إنتاج أكبر عليه تخفيض السعر وإذا أريد رفع السعر عليه القول بكميات إنتاج أقل. وذلك لأن المحكر يواجه محض طلب سالب المثل.

فإذا رغب المنتج زيادة وحدات الإنتاج فعليه أن يخفض السعر وهذا يعني أن إيراده اللذي سيكون أقل من السعر عند كل مستوى من مستويات الإنتاج لأن

عليه تخفيض السعر لجميع الوحدات السابقة وبالتالي انخفاض إيراده الحدي بمعدل أكبر من معدل انخفاض السعر.

ولذلك يرضى المصنّع بأسعار أقل مع زيادة الإنتاج خوفاً من تدخل الحكومات أو وجود منافسة غير مباشرة له أو الاتجاه إلى الاستقرار.

مثال:

الجدول التالي والشكل (23) التابع له يبين إيراد المنتج والسعر الذي يبيعه به والطلب على سلطته.

جدول (15)

Q	P	TR	MR	MC
0	66	0	-	-
1	61	61	61	40
2	56	112	51	28
3	51	153	41	10
4	46	184	31	31
5	41	205	21	41
6	35	216	11	52
7	31	217	1	65
8	26	208	-9	80
9	21	189	-19	100

نلاحظ أن العلاقة بين السعر والكمية علاقة عكسية لأنها تمثل كميات الطلب على السلعة بحيث تقل الكمية كلما ارتفع السعر. وتزيد كلما انخفض السعر.

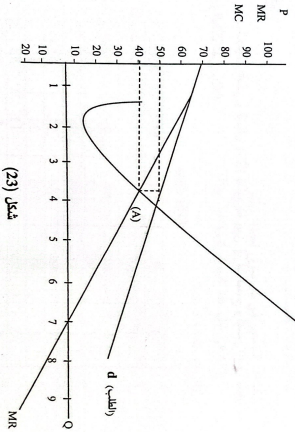
الإيراد الكلي

MR = Marginal Revenue الإيراد الحدي

- / 6 -



الإيراد الحدي = التغير في الإيراد الكلي
التغير في الكمية



شكل (23)

تلاحظ من الرسم ما يلي:

- 1- أن منحنى الطلب سالب الميل ويحضر من أعلى إلى أسفل اليمين أي كلما انخفض السعر زادت الكمية.
- 2- أن منحنى الإيراد الحدي يقع تحت منحنى الطلب عند جميع مستويات الإنتاج وذلك لأن الإيراد الحدي يكون أقل من السعر دائماً لأن المحسّر يقفص السعر لجميع الوحدات المباعة.
- 3- أن نقطة توازن المنتج تكون عندما يتساوى الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية أي عند النقطة (A).

وعد هذه النقطة الإيراد الحدي = 30 وكذلك التكلفة الحدية = 30 في حين أن السعر عند هذه النقطة = 48.

أي أن المحرر يحدد دائماً سعراً أعلى من تكلفته الحدية وبالتالي هو دائماً يحقق أرباحاً إقتصادية.

ثالثاً: التسعير في ظل سوق احتكر القالة

في ظل هذا السوق توجد عدة حالات من السوق تختلف باختلافها سياسة التسعير للسلع المنتجة.

وأهم هذه الحالات:

1- وجود عدد قليل من المشروعات ذات حجم كبير نسبياً والسلطة محتكمتها:
وفي هذه الحالة نجد أن كل مشروع يتبع سياسة سعرية خاصة به لكسب حصة أكبر من السوق وذلك نجد في المدى القصير عدة أسطر للسلعة الواحدة حسب سياسات المشروعات السعرية.

ولكن في المدى الطويل تتوقف الحرب السعرية بين المشروعات بسبب الأضرار التي تسببها هذه الحرب لجميع المشروعات خاصة في ظل تجانس السلعة المنتجة وذلك تلجأ المشروعات إلى الاتفاق على سعر واحد لتفادي تلك الأضرار أو تقوم بتقسيم السوق فيما بينها.

2- وجود عدد كبير من السلع والمنتجين ولكن السلعة غير محتكمتها.

وفي هذه الحالة يكون لكل مشروع سياسته السعرية الخاصة به ولكن تأثيره في السعر يكون محدود جداً وذلك بسبب وجود بدائل كثيرة للسلعة في السوق فيفرض المنتج بسعر قريب من السعر السائد في السوق خوفاً من خسارة جزء من حصته السوقية.

- 3- وجود عدد قليل من المشروعات ذات حجم نسبي كبير والسلع غير متجانسة.
- وفي هذه الحالة يكون لكل مشروع سياسته السعرية الخاصة به كما يمكنه التأثير على سعر السلعة كونه ذو حجم كبير وبالتالي حصته السوقية كبيرة وذلك يمكنه أن يقوم بتغيير حجم الإنتاج مؤثراً بذلك على سعر السلعة.
- وكون السلعة غير متجانسة فإن لكل مشروع زبائنه الخاصين وذلك يتحدد مقدار تأثير كل مشروع على سعر السلعة بمدى استقراره الاقتصادي وطاقتة الإنتاجية وارتباط ذلك ببنائهم المنتجين الآخرين له.
- 4- حالة السوق الذي يوجد به منتجات فقط وسلعتهما متجانسة.
- في هذه الحالة يكون هناك ارتباط كبير بين سياسة المشروعين السعرية حيث أن قيام أحد المشروعين بتغيير السعر سيتبعه رد فعل قوي من قبل المشروع الآخر، ولتجنب ذلك عادة ما يلجأ المشروعين إلى الاتفاق على توحيد السعر.
- 5- حالة السوق الذي يوجد به منتجات فقط وسلعتهما مختلفة.
- وفي هذه الحالة يكون لكل مشروع من المشروعين سياسته السعرية الخاصة وكل منهم حصته الخاصة من السوق وذلك يكون رد فعل أي منهما عند تغيير سياسة الآخر السعرية أقل عنفاً من الحالة السابقة وذلك نتيجة إنتاجهما سلع بمواصفات مختلفة ولكن تبقى علاقتهما غير مستقرة لأن سلعهما بذلك جيدة لبيعهما البعض.
- 6- التمسعر في ظل القيادة السعرية Collusive Pricing
- وفي هذه الحالة يكون هناك مشروع قائد كبير الحجم نسبياً (Price Leadership) يقوم بتحديد السعر بحيث يحدد السعر وفقاً لتكلفته المتوسطة للتكلفة وتكاليف المشاريع الأخرى معه في السوق.
- ولكن يكون السعر الذي يحدده أكبر من متوسط تكلفته الكلية وينطوي متوسط التكلفة المحكرفين الآخرين معه في السوق.